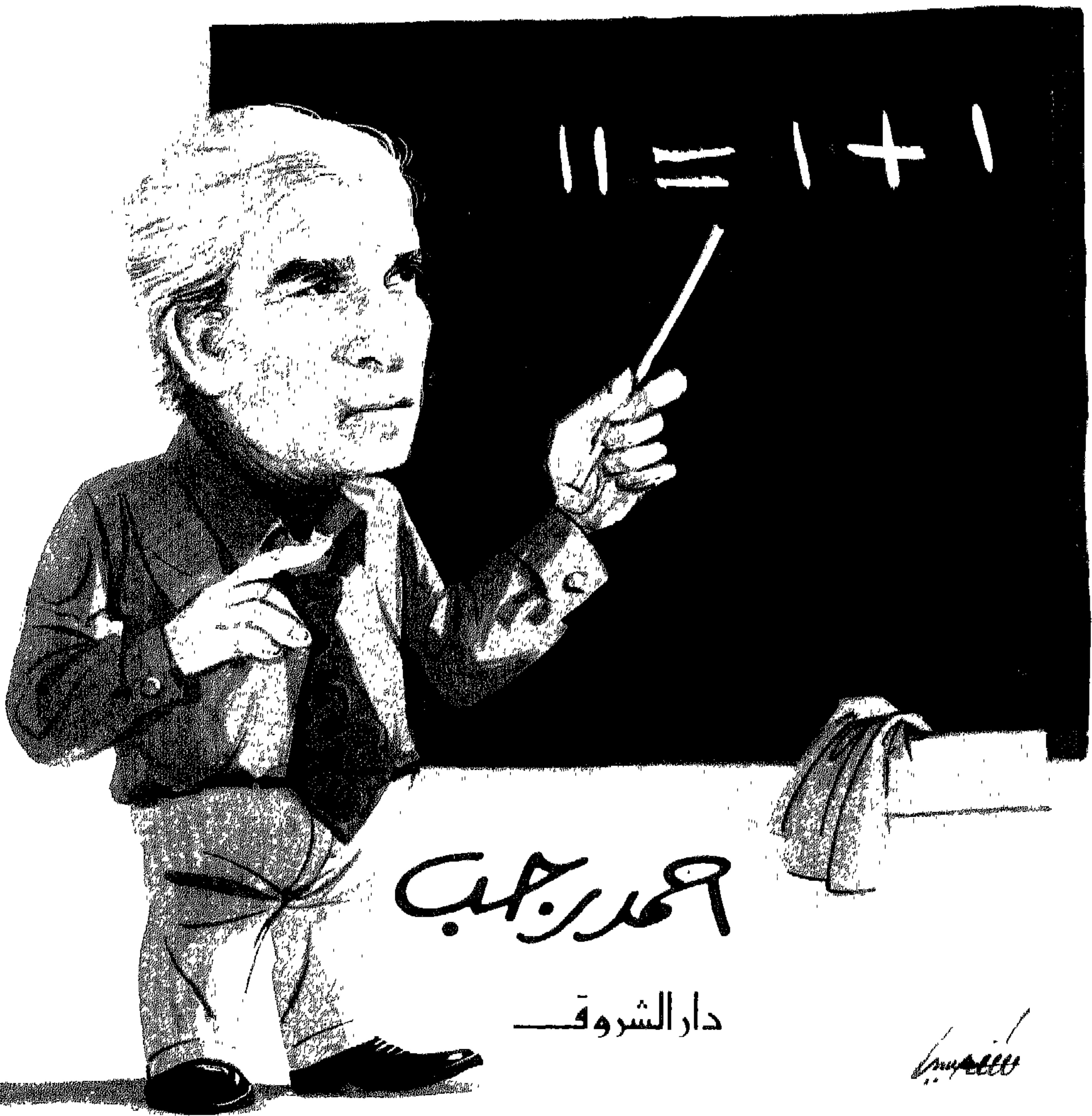


$$II = I + I$$



أ. جابر

دار الشروق

Impresso

الفنان

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الطبعة الثانية

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جيشع جستقوق الطبع مختنونة

© دار الشروق

أتسهبا محمد المعلم عام ١٩٩٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٢٩٣٤٥٧٨ - ٢٩٢٩٣٢٣

فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلکس : ٩٣٠٩١ SHROK UN

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٢١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

فاكس: ٨٦٧٥٥٥ - تلکس: SHOROK 20175 LB

أ. د. جابر

"الأندلس"

دار الشروق

خصوصوه!

مركز دعم القرار برئاسة الوزراء تكلف الشيء الفلانى بلا جدوى ، لأن الحكومة ليست حكمة قرارات بل توجيهات ، فهى خارجيا تتلقى توجيهات صندوق النقد : تحرير التجارة ، والتعامل في النقد الأجنبى ، والشخصية ، وفرض الضرائب بوضع مندوب للصندوق فى مجلس الوزراء اسمه د. الرزاز الذى يفرض الضرائب والرسوم يوميا ما عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ، وداخليا تتلقى الحكومة توجيهات الرئيس مبارك بعد زياراته الميدانية للمواقع فى حوادث الزلازل والسيول ، وتوجيهات الرئيس المتعددة فى مشروع قانون الإسكان ، وإعادة قانون الغش التجارى إلى مجلس الوزراء مع توجيهاته بتشديد العقوبات ، وتوجيهاته فى جلسات هيئة الاستثمار التى يحرص على حضورها ، وتوجيهاته المستمرة لإزالة العقبات أمام المستثمرين والمصدرين . و . . . و . . . إلى آخره .

وبعد هذا كله يصبح مركز دعم القرار بكل ما فيه من كمبيوترات مفيدة جدا إذا قام د. عاطف عبید ببيعه ضمن برنامج الشخصية .

الدولة مطلوبة في النيابة !

شكرا لإصدار قانون الغش التجارى ، ونتمنى أن يصدر
قريباً قانون الغش السياسى ، فالإبقاء على نائب في مقعده
النيابي بعد الحكم بعدم شرعية انتخابه غش سياسى ، وتزوير
انتخاب - أي انتخاب - غش سياسى ، وادعاء حماية المستهلك
من مستوردى الأغذية الفاسدة ثم إعلان الحكومة أنهم لم يرتكبوا
جريمة هو غش سياسى ، والادعاء بالقضاء على الأمية في عقد
التسعينات ، ثم انقضى نصف العقد دون اجتماع المجلس الأعلى
لمكافحة الأمية : غش سياسى ، وإعلان أرقام وإحصائيات غير
صحيحة غش سياسى ، وكشف البركة للشخصيات التي
تهاونت وتعاونت مع النصابين : غش سياسى .
فمن يبلغ نيابة أمن الدولة عن غش أجهزة الدولة ؟

يا صندوق النقد سعرنا

إلى هذا الحد هان الإنسان المصري في الخارج ؟ يرحل بتذكرة ذهاب إلى بعض البلاد الشقيقة طلباً للرزق الحلال فيعود في نعش ! بعض الشقيقات العزيزات تمنح الأوربي والأسيوي مرتبها أضعاف أضعاف مرتب المصري في نفس التخصص . . بعض الشقيقات « العزيزات » حولت عقود المصريين - دون بقية الجنسيات - إلى عقود محلية بهدف إلغاء ميزة تذاكر السفر في الإجازات ، ربما تمهدًا لعودته في نعش ، تلا ذلك حرمان المصري من المسكن المجاني لإجباره على الرحيل لارتفاع الإيجارات إلى حد التعجيز . ثم إلغاء علاج المصري بالخارج مع سريان هذا الحق للأوربيين .

يا حكومة الإنسان المصري المهاجر : نحن لا ننتظركم أن تتخذوا موقفاً وأنت التي أبخست سعر الإنسان المصري ربما بناء على طلب صندوق النقد الذي لا تعصيهن له أمراً .
فيما صندوق النقد هل نأمل أن تأمر الحكومة باحترام آدمية الإنسان المصري ؟

تحت الترابيزة ؟

لماذا تبدلت المواقف وتصالح الوزراء مع مستوردى اللحوم الفاسدة ؟ الوزير الذى قدم أسماءهم إلى النائب العام وأدانهم في مجلس الشورى ، لماذا يصرح بأنهم لم يرتكبوا جريمة ؟ وزير آخر يدعو هؤلاء المستوردين إلى المساهمة في تجديد وتحديث معامل الرقابة الحكومية التى تفحص بضاعتهم الفاسدة ، وبذلك يصبح زيتهم فى دقيقهم ! الخاتم الأخضر الذى تختتم به اللحوم المستوردة تم إلغاؤه فى ظروف غامضة ليحل محله خاتم مشابه فى اللون للخاتم الذى تختتم به اللحوم المحلية الأعلى سعرا حتى يختلط الأمر على المستهلك ، لماذا ألغى الخاتم الأخضر ؟ ومن الذى ألغاه ؟ ما الذى تم تحت المائدة ؟ لماذا تبدلت المواقف العنتيرية إلى ود وحب وحنية ؟

لماذا - بعد هذا كله - كانت الضجة ؟ ولماذا كانت الكتابة ؟ بالمناسبة هل هناك جدوى للكتابة في هذا البلد ؟ وأليس من الأفضل أن تتجه الأقلام إلى الكتابة في فوائد البصل والبطاطا والعناية بتحسين نسل الحمير ؟

الوزير الشجاع الأوحد!

إذا كان يقال احنا اللي خرمنا التعريفة ، واحنا اللي دهنا الهوا دوكو ، فيمكن أن يقال أيضا احنا اللي علمنا الكمبيوتر المحسوبية ، إذ تولى الكمبيوتر سنة ٧٢ توزيع شقق الأوقاف في الإسكندرية على الوزراء فقط ، ولما دهش القائمون عليه لأنه أعطى شقة لموظف عادي بالجمرك زالت دهشتهم عندما تبين أن اسم الموظف الثلاثي عبد الله حسن الوزير ، والآن لدينا في مجلس الوزراء كمبيوتر على أعلى مستوى ، يعى عشرات الآلاف من القوانين والقرارات الجمهورية ، ومعلومات متوفرة عن الديون والتنمية والإنتاج والموارد البشرية والطبيعية وغيرها ، وهذا الكمبيوتر هو عصب مركز المعلومات ودعم القرار الذي أنشئ بمجلس الوزراء ، ولم يخلوا عليه بالمال والخبراء حتى اكتمل كيانه ليكون في خدمة أي وزير يريد اتخاذ قرار ، ولكن لا أحد يغامر باتخاذ القرار ، بل يفضل انتظار التوجيهات ، ويقال إن آخر وزير اتخاذ قراره بدون انتظار التوجيهات كان الوزير الشجاع أمحوتب .

ثمن المرحوم !

الآن فقط يعرف خبراء الحكومة مسار السيول ، ويرسمون للصحف خرائط هذه المسارات ، ونفس هؤلاء الخبراء هم الذين تركوا الأهالى يبنون بيوتهم في هذه المسارات ، ومن قبل انبرى ألف خبير حكومى ، وكل منهم يفسر سر انهيار صخور المقطم على الضحايا ، ولم ينبهوا الناس من قبل إلى خطر البناء في هذه الواقع ، وقبل ذلك كانت مأساة زاوية عبد القادر فشرح الخبراء - وبينهم الوزير - لماذا حدثت الكارثة دون أن يتخذوا إجراء وقائياً قبل حدوثها ، هؤلاء الخبراء ينبغي مساءلتهم لأنهم ليسوا أقل خطراً من مستوردى الأغذية الفاسدة ، وإذا كانت الحكومة استغرقت دهراً في الكشف عن أسماء هؤلاء المستوردين فمن غير المعقول أنها ستسائل هؤلاء الخبراء ، لأن ثمن الإنسان المصرى معروف في بورصة الحكومة .

والغريب أن ثمن الإنسان يرتفع من ٥٠٠ جنيه بتسعيرة الحكومة إلى ١٢٠٠ جنيه بعدما يصبح مرحوماً عند بيع جثته إلى طلبة الطب ، والسبب في أن الإنسان يطلق عليه لقب مرحوم بعد موته هو أن ربنا رحمه وابتعد عن الحكومة إلى الأبد .

الساعة الواقفة !

متى نتوقف عن الكذب ؟

شركات القطاع العام كانت تولف ميزانيات رابحة يعتمدها الوزير الذى يعرف أنها خاسرة ، وأن الأرباح توزع من فلوس البنوك المسحوبة على المكشف - الأرقام التى يعلنها تقرير البنك المركزى غير الأرقام التى تعلنها الحكومة - الأرقام التى تتقدم بها الحكومة إلى صندوق النقد غير الأرقام الحقيقية عند صندوق النقد - ما هو تعدادنا ؟ نحن نقول ٦٠ مليوناً والأمم المتحدة تقول ٥٨ - ما حجم البطالة ؟ أرقام متضاربة - ما نسبة الأممية ؟ أرقام متضاربة - ما عدد أولادنا المغتربين ؟ أرقام متضاربة - كم تبلغ ديوننا ؟ أرقام متضاربة . حتى الساعة . . كم بالتوقيت الرسمى ؟ ساعة التليفزيون تعطى رقمًا وال ساعة الناطقة تعطى رقمًا آخر بينما ساعة مجلس الوزراء واقفة .

بلد صاحب المعالي

هل الوزير حرف في أن يتحدى شعبا بأسره ؟ هل الوزير حرف أن يجمع ١٧ مليار جنيه ضريبة مبيعات فقط من شعب يعيش أكثر من ثلثيه تحت خط الفقر ؟ هل الوزير حرف في أن يبت في صدور أولادنا المغتربين النفور من زيارة الوطن حتى لا يقعوا في مصيدة الغباء البيروقراطي بسبب الضريبة على العاملين بالخارج ؟ هل من حق الوزير أن يخدع حكومته ، فيعرض أفكاره الفجة بطريقة مغرضة يتربّع عليها قرار غير مدروس يضاعف معاناة الناس ، مثلما حدث في إلغاء الخط الأخضر ؟ هل من حق الوزير أن يتخذ قرارات بعيدة عن الانتهاء والتعاطف الإنساني ، وفهم أحوال الناس ؟ هل من حق الوزير أن يزعزع انتهائنا ويغرس فينا الرغبة في ترك الوطن ؟ إلى أين ؟ وإذا لم نستطع الهجرة إلى الخارج فهل يريد الوزير أن يرغمنا على الهجرة إلى الداخل ، حيث لا اهتمام ولا مبالاة بالوطن وما يدور فيه ما دام البلد بلد معالي الوزير ، وليس بلدنا ؟

ثمن الشتائم !

الناس تتساءل ، لماذا لا ترد الحكومة على ما يكتب عنها من نقد؟ هل الحكومة لا تقرأ ، ولا تكتب خصوصاً أن الدستور لا يشترط لتعيين الوزير معرفة القراءة والكتابة ؟ بالعكس . كلهم المتعلمون وكلهم أسيادنا ، ثم إننا إذا افترضنا أن الحكومة لا تقرأ ولا تكتب ، فمن المؤكد أنها تسمع من الآخرين ما يكتب عنها ، فهل الحكومة لا تسمع ؟ محتمل . فالإنسان القاهري أصابته عاهة الطرش من عنف الضجيج الذي يعيش فيه ، وسوف يضطر في المستقبل إلى تركيب إيريال فوق دماغه لالتقاط الكلام . لكن واقع الأمر يؤكد أن الحكومة تحسن السمع بدليل أنها تسمع كلام صندوق النقد .

ولا يتبقى من تفسير بعد ذلك إلا ما يذهب إليه البعض ، من أن الحكومة لا ترد على ناقدتها ومهاجمتها بسبب استمتاعها الشديد بالهجوم عليها بدليل أنها تدفع ٨٥ ألف جنيه إعانة سنوية لكل صحيفة معارضة مقابل الشتم في الحكومة .

إمسك .. حكومة !

في أوربا - كما في أمريكا - الحكومة تثق بالمواطن ، والمواطن يثق بالحكومة ، إذا قدم إليها بيانات افترضت فيه الصدق ، وإذا تبين أنه كاذب تعرض لعقوبة صارمة . لكننا ننفرد بين حكومات العالم المتحضر بأن كل وزارة لديها شرطة مباحث ، لأن الأصل عندها أن المواطن ليس موضع ثقة ، بينما المطلوب منها أن تثق بالحكومة منها فعلت بنا ، وكل ما تملكه الحكومة من مال هو مالنا ، فليس صحيحاً أن المواطن يعيش على حساب الحكومة ، الصحيح أن الحكومة تعيش على حساب كل مواطن ، ومع ذلك فنحن المواطنين لا نملك أجهزة مباحث تتحرى وراء الإسراف والبذخ وتتعقب الذين يتربحون من مناصبهم ، وتحاسب الذين يهدرون أموالنا بالملاءين بسبب الإدارة الفاشلة ، وقبل تطبيع العلاقات مع إسرائيل أليس الأجدى أن يتم تطبيع العلاقات بيننا وبين الحكومة ؟ !

ثمن المتر !!

هل هناك اتجاه لتصفيه مستشفى العباسية ؟ وهل صحيح أن المرضى يطردون منه الآن إلى الشوارع ؟ مهما كانت قيمة متر الأرض في هذا الموقع ، فنحن المواطنين نأمل التوسع في مساحة المستشفى لا تصفيته ، فهو ملاذنا الأخير إن شاء الله ما دامت الحكومة تدفعنا إلى الجنون بكل أنواعه ، ابتداء من الجنون الذهولي إلى الجنون الهياجي . . وهيئة الإحصاء لا تقدم لنا للأسف إحصائية عن عدد الذين أصبحوا يكلمون أنفسهم ، أو عدد الآباء الوقورين الذين يجلسون أمام المرايا لتلعيق حواجفهم ، أو عدد المصابين بالوسواس القهري والذين يعتقدون أن الرزاز يطاردهم في الشوارع المظلمة ، أو يتصورون أنه يفترش جيوبهم وهم نائم . . أو يتخيلون أن الدنيا أصبحت مليئة بالعفاريت والجن الذي يسكن الأجسام ولا يخرج إلا بضرب الشباشب .

لقد رضينا بأن تسبب لنا الحكومة الجنون ، وأصبح من حقنا على الحكومة أن توفر لنا المأوى الذي نمارس فيه الحلوة والتخييف .

حظيرة الأرانب

أعلن وزير الصحة أنه أحال أسماء مافيا مستوردى اللحوم الفاسدة إلى وزير الاقتصاد ، وقرأت ردًا لوزير الاقتصاد يقول فيه إنه لم يدخل مصر كيلو واحد من اللحوم الفاسدة ، وقد تم التأكد من ذلك - يضيف الوزير - خلال مراجعة الرسائل التي رفضتها وزارة الصحة .

ويبدو أن وزارة الاقتصاد تملك من إمكانيات التحليل المعملى والخبرة والتخصص ما يمكنها من التفوق على وزارة الصحة وتكذيبها ، الأمر الذي يؤهلها لأن تثق فيها كأمينة على الصحة العامة ، ولها الحق في أن تعلن خلو البلاد من الإيدز والطاعون والمافيا .

وفي هذه الحالة يمكن إدماج وزارة الصحة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والصحة الداخلية .

وقد يكون وزير الاقتصاد على حق ، وقد يكون وزير الصحة على حق ، والتدخل في الخلاف بين الاثنين غير مستحب خصوصا من جانبنا نحن أكلة اللحوم المستوردة ، لكن يبقى سؤال هو : هل إعلان أسماء مافيا اللحوم المستوردة يساوى كل هذه الضجة والتردد ؟

يبدو ذلك ، ويبدو أيضًا أن الحديث عن المافيا محفوف بالمخاطر ، ولذلك أعلن أنا أيضًا دخولي حظيرة الأرانب .

حانوتية الاقتصاد

في اقتصاد السوق الذي تحكمه قوانين ثابتة لا يوجد دكتاترة اقتصاد ، ولكن يوجد اقتصاد الدكتاترة الذين يتحكمون فيه بمختبراتهم ، فهو اقتصاد تجريبى ، وإذا كان الضباط الأحرار قد قاموا بشورة كبرى ، فإن الذى استولى على الحكم هم دكتاترة الاقتصاد الذين شبعوا فينا تجارب فاشلة أسلمنا إلى الفقر والديون والتخلف . وحتى في زمن اقتصاد السوق لا يزال الدكتاترة لهم الهيمنة على التوجهات الاقتصادية ، فهم الذين يتولون الاستثمار بتطفيش المستثمرين . وهم يرون في القطاع العام مملكة يصعب التنازل عنها منها كانت الخسائر بالملايين ، وفي رعايتهم انخفضت الصادرات من ٢٪٣ إلى ٤٪ ، وإذا كانت الجمهورية المثالية هي الدولة التي تخيلها أفلاطون ، فهي دولة مثالية لأنها خلت من دكتاترة الاقتصاد واقتصاد الدكتاترة .

السويا مركز !

عهدت أندونيسيا إلى شركة سويسرية بإدارة الجمارك ، فتضاعف دخل الجمارك لحساب الدولة . وفي أوروبا موانئ كبرى تديرها شركات متخصصة . وفي الأرجنتين وصلت نسبة التضخم سنة ٩٠ إلى ٢٣٠٠٪ وفي سنة واحدة هبطت النسبة إلى ٤٪ دون إغراق البلاد في ركود اقتصادي . وكان الفضل لفريق من خبراء الإدارة في الاستثمار وجذب الأموال ، فالإدارة علم وتحصص وأفكار متتجددة . والإدارة الريفية عندنا هي سبب خسائر القطاع العام بالمليارات ، وهي سبب الخيبة الكبرى في تخلف الصناعة والإنتاج والتصدير وتكدس الديون ، وهي التي جعلت الدولة تنقض على جيوبنا بالرزاز كأنها نحن السبب في خراب مالطة ، واكتفت الدولة من الخبرة الأجنبية بمدربي كرة القدم تدفع لهم بسخاء وبالدولار ، بينما نقلت مشايخ القطاع العام إلى قطاع الأعمال باعتبارهم عباقرة من أوائل خريجي كلية التجارة شعبة إدارة ريفية .

خونى زوجك يامدام !

لا يمكن أن يقال إن هذا الإجراء الذى أقدم عليه د. الرزاز هو هدم لكيان الأسرة ، بل يمكن أن يقال إنه خطوة جريئة يشكره عليها المتبرمون بالزواج ، إذ استحدث الوزير تعديلاً في اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ٨٣ فنص في المادة ٦٥ من القرار الجديد في حالة امتناع أحد الزوجين عن إعطاء البيانات الالزمة بعنابر ثروته والتوفيق على إقرار الثروة وكان غير ملزم بتقديم إقرار ثروة مستقل يقوم الزوج بإخطار المأمورية المقدم لها الأقرار بواقعة الامتناع عن التوقيع ، وطبعاً واقعة الإبلاغ سوف تجر وراءها سلسلة من الخلافات تنتهي باللجوء إلى بيت أمهات الطلاق . . وهنا يستطيع د. الرزاز أن يجد مصدراً جديداً لتمويل الخزانة فتتولى المأمورية تحرير قائمة العفش برسم تنمية ٣٪ من قيمة العفش وتحصيل مؤخر الصداق ، وفرض دمغة اتساع على ورقة الطلاق واستدعاء المأذون ليطلقها بالثلاثة مع إعفاء الطلقة الثانية من الرسوم تشجيعاً للطلاق . .

الخمسة الكبار مع الباشكاتب !

لا أعرف جدوى الزيارة التى قام بها خمسة وزراء لصندوق النقد فى واشنطن ، واستقبلهم موظف بدرجة مدير إدارة ، ولابد أن رئيس الصندوق الذى كان من المفروض أن يكون فى استقبال خمسة وزراء قد غادر واشنطن فى إجازته الصيفية ، ونأمل أن تكون رحلة الوزراء الخمسة قد أثمرت وعوضت نفقات سفرهم وإقامتهم عشرة أيام مع السكرتارية والحرس ، وأتمنى أن يقتصر لقاء فبراير ٩٥ على وزير واحد ، وألا يكون رئيس الصندوق فى إجازته الشتوية ، فإذا كان فى الإجازة ، فكل ما أرجوه أن تقتصر الزيارة من جانبنا على عضو من أعضاء سفارتنا ليلتقي مع موظف الصندوق بدرجة مدير إدارة ، فإذا كان ذلك غير ممكن وأصر الوزير أو الوزراء على السفر لمقابلة الموظف بدرجة مدير إدارة ، فإنى أرجو أن يحملوا له بيانات صحيحة حتى لا يتضطرهم إلى العودة إلى واشنطن فى فبراير ٩٦ بالبيانات الصحيحة .

مصر: دار المعوقين

انتشرت المعوقات في حياتنا ، وأصبحنا في حاجة إلى وزارة لا تقتصر مهمتها على إزالة معوقات الإنتاج ، ومعوقات الاستثمار ومعوقات التصدير ، بل تمتد إلى إزالة المعوقات أمام الشباب لاستصلاح الأراضي ، وإزالة المعوقات أمام المصريين ليأكلوا لحمة يومين في الشهر ، وإزالة المعوقات أمام المودعين لاسترداد أموالهم ، وإزالة المعوقات أمام المرضى للحصول على الدواء بسعر مناسب ، وإزالة المعوقات أمام الحكومة للاهتمام بالإنسان المصري بتغذيته ، ودفع الدم في عروقه ومساعدته على التنفس الصناعي ، حتى يستطيع أن يواصل دفع الضرائب التي تعتمد عليها الحكومة في الإصلاح الاقتصادي .

الجمهورية العشوائية

تجاوزت العشوائية المناطق السكنية لتشمل كل حياتنا ، قرارات عشوائية يتم الرجوع عنها بعد خراب مالطة ، وقوانين عشوائية تلغيها المحكمة الدستورية ، وعشوائية في نظر القوانين بمجلس الشعب ، وعشوائية في اختيار وتعيين بعض الوزراء ، وعشوائية في مكافحة الإرهاب حتى جاء حسن الألفي ، وعشوائية في معاملة المستثمرين ، وعشوائية في فرض الضرائب ، وعشوائية في معاملة العاملين بالخارج ، وذبح الدجاجة التي تبيض ذهبا ، وعشوائية في معالجة أخطر مشكلة وهي الانفجار السكاني ، فمن حسين ومحمدبن إلى انظر حولك إلى قص ولزق ، وعشوائية في الرياضة وإعداد الفريق القومي ، وشيلوا الجوهري وحطوا الجوهري وحطوا طه وشيلوا طه ، الشيء الوحيد الذي يعمل بنظام صارم وبلا عشوائية هو قتل المصريين باسفسكيا الرزاز .

صندوقى أكثر من الصندوق !

يتلمسون الأعذار لوزير المالية في فرض الضرائب ، لأنها أوامر الصندوق مع أن الحقيقة هي أن الصندوق معرض على النظام الضريبي للرزاز ، ويرى أنه لا يشجع على الاستئثار ، ولا يغري المستثمرين ، كذلك هناك احتجاجات على أسلوب الإصلاح الاقتصادي ، فأولى بدبيبات الإصلاح هي زيادة الإنتاج وال الصادرات ، وخلق فرص العمل واحتفاء البطالة ، بينما وزير المالية يعتقد أن الإصلاح لا يتم إلا بفرض وتحصيل المليارات التي تفقر القادرين وتحول الفقراء إلى معدمين ، ويستره وزير المالية وراء الصندوق ، وينحيهنا به كالبعير مع أن البعير أصبح معروفاً لكل المصريين .

الحمد لله على الشرف !

شيء مفرح أن أكتشف أن في مصر قانوناً لمحاكمة الوزراء صدر سنة ١٩٥٧ ولا يزال سارياً ، لكنه لم يستعمل أبداً ، ولم تتعقد مرة واحدة محكمته المشكلة من مستشارين وأعضاء من مجلس الشعب ، وكم أسعدني أن طوال ٣٧ سنة حكمنا وزراء من طبقة الملائكة ، فليس عندنا وزير حامت حوله شبهات ، أو وزير استغل نفوذه ، أو وزير خالف الدستور فانجر بالعقارات واشتراها من الحكومة بثمن بخس وباعها بأضعاف مضاعفة ، أو وزير تربع من منصبه ، أو وزير عقد أقارب الصدقات في جمي نفوذه ، أو وزير قبض عمولة ، أو وزير انحرف بشكل أو باخر، فالحمد لله أننا طوال ٣٧ سنة حكمنا وزراء لا يرتكبون أفعال المفسدين من وزراء إيطاليا أو اليابان ، وقانا الله شر الفساد والمفسدين ، وجعل قانون محاكمة الوزراء لا حاجة لنا إليه أبداً الأبدية .

قرش البلاعنة !

في تصريح لرئيس الضرائب نشر هذا الأسبوع ، أن الضرائب هذا العام سوف تتحطى ١٤ مليار جنيه ، وهو خبر يقول معه للحكومة ألف مبروك ، فلاشك أنها قدرة عظيمة أن تحصل حكومتنا على ١٤ ألف مليون جنيه من شعب يبلغ متوسط دخل الفرد فيه ٦١٠ دولارات سنويا ، ونحن نعلم أن هذه المليارات خرجت من جيوبنا ، ولم يصبح لنا أى حق فيها ، لكننا تتطلع إلى عطف الحكومة أن تخصص جزءاً تافهاً وضئيلاً من هذا المبلغ لشراء غطيان للبلاغات حتى لا يسقط أطفالنا فيها ، فإذا تعذر ذلك ربما بسبب اعتراض صندوق النقد على أداء خدمات الدافعى الضرائب ، فإننا نرجو الحكومة أن تضيف قرشاً إلى تذكرة السينما والمسرح اسمه قرش البلاعة ، نشتري بحصيلته الغطيان المطلوبة ، آملين ألا يعرض الصندوق على ذلك ، داعين ألا يرى صندوق النقد طفلاً في بلاعة .

أسئلة خارج المقرر !

- س : هل سبق للحكومة تخفيض الجنيه ؟

ج : كثيراً . فالحكومة تخفض الجنيه بين فترة وأخرى برفعها للأسعار .

- س : ما الذي يحدث للجنيه إذا استجابت الحكومة لصندوق النقد ونخفضت الجنيه ؟

ج : لا شيء . فمن كان على الأرض لا يخشى السقوط .

- س : متى يصبح الحوار الوطني مثمراً ؟

ج : عندما يتحول من حوار قمة بلا قاعدة إلى حوار قاعدة بلا قمة .

- س : لماذا نعتبر هذه الحكومة متميزة في أسلوب سد العجز في الميزانية ؟

ج : لأن سد العجز في الميزانية في العالم كله يعتمد على زيادة الإنتاج وال الصادرات ، بينما حكومتنا تسعى إلى سد العجز بالضرائب الباهظة .

- س : ما هو الوقت الذي يتوقف فيه وزير المالية عن فرض ضرائب جديدة ؟

ج : عندما ينام .

- س : متى يتم تعديل الدستور ؟

ج : عندما يطلب ذلك صندوق النقد .

البرسيم !

انتهى الحوار الوطنى بنجاح ، فعرفنا من هو العامل ، ومن هو الفلاح ، ومزايا الانتخاب بالقائمة ، وتم إهمال المشاكل الهامشية كتعديل الدستور ، وقد حان الحين لأنعقاد مؤتمر حوار الشعب مع الشعب لبحث مشاكل الشعب : البطالة والانفجار السكاني وجرائم تلوث النيل بالمجاري ، ونفايات المصانع والسموم ، والتلوث الغذائى : اللحوم الفاسدة والمصنعة المغشوشة ، والفراخ ذات الهرمونات الضارة ، والخضراوات والفاشيولا والفاكهه والمبيدات والألبان والفورمالين ، ثم الغلاء الفاحش والضرائب التى لا تنتهى ، وارتفاع دخل الفرد ١٠٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة ، مع ارتفاع الضرائب فى نفس المدة إلى ٥٠٠٪ وانعدام الخدمة الصحية حيث يشتري دافع الضرائب الحقن والسرنجات والجلوكوز والقطن والشاش وغيره من خارج المستشفى الحكومى - ولاشك أن الشعب سوف يدرك بحسه القومى أولوية المشاكل ، فيعتبر كل ما تقدم مشاكل هامشية تتحمل التأجيل أمام المشكلة الرئيسية ، وهى وجوب زيادة رقعة المليون فدان المخصصة لزراعة البرسيم .

الفلاح التليفزيونى

كنت أتمنى أن يكون الحوار الوطنى إضافة وإثراء . فهناك قضايا جوهرية لم يتناولها الحوار كتعديل الدستور مثلا ، وهناك قضايا حظيت باهتمام خاص رغم سبق الفصل فيها ، كالانتخاب بالقائمة ، ومن هو العامل ، ومن هو الفلاح . وكان هذا البحث الأخير مثار دهشة بالغة إذ استقر الرأى منذ الستينات على تعريف العامل والفلاح . ألم يكن من الأجدر أن ينحصر الوقت الذى ضاع فى تعريف الفلاح ، لمناقشة قضية جوهرية هى تعديل الدستور؟ ! لكن يجوز أن مرور ثلاثين سنة يستوجب إعادة النظر فى أمر الفلاح ، فربما تغير فلاح التسعينات بالهندسة الوراثية وأصبح لا ينطبق عليه التعريف القديم ، أو يجوز أن ظهور الفلاح التليفزيونى في المسلسلات أدى إلى ظهور نوع جديد من الفلاحين ، يمكن تحويلهم بعملية جراحية إلى فئات .

وأصبح ألف ليلة وليلة

أرجو أن ينجح الحوار الوطنى وأن يتم ، فقد قضينا الزمان
نبحث عن صيغة سياسية قومية من أجل مصر ، وحرنا فيها - كما
يقول الخيام - بين شتى الفكر من الاتحاد والنظام والعمل للرجل
الطيب محمد نجيب إلى هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى ، ودقت
ساعة العمل الثورى ، وإعلان الزحف المقدس . الزحف إلى
أين؟ غير مهم . المهم أن نزحف ، ثم الميثاق والاتحاد الاشتراكى
وتماثيل رخام ع الترعة وأوبراف كل قرية عربية ، ثم إزالة آثار
العدوان ، ولا يعلو صوت على صوت المعركة ، ثم ثورة
التصحيح ، ثم الانفتاح مع الثنائى المرح توفيق عبد الحى ورشاد
عثمان ثم التعددية والمنابر ، والأحزاب ثم الديموقراطية التى
تحولت من شعار إلى حقيقة ، والتزم بها حسنى مبارك وحده ، ثم
نادينا بالصحوة الكبرى ، ولا تزال في عز النوم ، ثم المشروع
القومى لتصحيح المسار الاقتصادى في ألف يوم ، وضل المشروع
طريقه متوجهها إلى التليفزيون لتصبح ألف يوم ألف ليلة وليلة .

محبوبته بشكل !

حكومتنا المحبوبة تعرف أنها محبوبة منها فعلت بنا ، فهي لا تعادى كل يوم فئة من الشعب كما يشيع العوازل ، بل هي تعرف أنها حكومة جذابة و زايدة في الحلاوة ، والكل مغرم بها ، والغاوي ينقط بطريقه ، وبرغم الاجتماعات التي تعقدها نوادى المصريين في الخارج احتجاجا و سخطا على ابتزاز الحكومة بالضربيه الجديدة ، فالحكومة تعرف في النهاية أن حبها في القلوب سوف يتحقق لها ما تريد ، وحكومتنا سبق أن مدت يدها إلى جيوبهم باسم تصاريح العمل ، وهاج أولادنا وما جوا ثم رضخوا حبا وعشقا فيها ، ثم فرضت عليهم ضريبة ألغتها المحكمة الدستورية ، ولكن حكومتنا المحبوبة لم ترد لهم الفلوس التي حصلتها بغير وجه حق ، وإنما فرضت عليهم الضريبة مرة أخرى ، والتي قال عنها الاقتصادي الكبير على نجم إن تكلفة تحصيل الضريبة يفوق حصيلتها ، وحكومتنا المحبوبة تعرف أن المغرب يرفع عنها عبء خدمات عديدة ، من تشغيل ومسكن و مأكل و علاج و تعليم وكهرباء ومياه وصرف صحى ، لكنها تعرف أنه سيرضخ في النهاية غراما بـ حكومتنا الغندورة .

فحكومتنا المحبوبة تتحدى أى مواطن أن يكرهها كراهية التحرير !

اطمئنوا دائمًا!

من سنوات تكرر خروج قطار حلوان عن القضبان ، فقال مسئول السكة الحديد : إن السبب هم الأولاد الذين يضعون غطيان الكازوزة فوق القضبان ، وعندما كان الكبريت ينط في العين ظهر مسئول الصناعة في التليفزيون يقول : السبب هو أن الناس لا تضع عود الكبريت في الاتجاه الصحيح على الحكاكة ، فلما جرب بعضهم الطريقة التي شرحها تحسن الكبريت فعلاً وأصبح لا ينط في عين الذي أشعله بل في عين الجالس إلى جواره ، وعندما تحدث كارثة ينبرى المسئولون يشرحون لماذا حدثت الكارثة؟ ولا يقولون لماذا لم يمنعوا وقوعها؟ وفي حرب اليمن قالوا لنا : اطمئنوا جميع المصريين بخير ثم يتبع العكس ، وفي الحج قالوا : اطمئنوا جميع المصريين بخير ، ثم يتضح أن عدد المتوفين ضرب رقماً قياسياً ، وفي حرب رواندا : اطمئنوا تحلل الجثث في بحيرة فيكتوريا لن يلوث مياه النيل ، وقربياً سوف نسمع : اطمئنوا البكتيريا آكلة اللحم لا خطر منها علينا فقد ثبت أن البكتيريا عندنا نباتية لا تأكل اللحم .

العدد الكبير

محمد بك !

من نص البيان المالي المقدم من الحكومة إلى مجلس الشعب يقول وزير المالية : إن الدخول زادت من ٨١ / ٩٢ إلى ٨٢ / ٩٣ بنسبة ١٠٠٪ ، وعن الضرائب كانت حصيلة الضريبة العامة في ٨٢ / ٩٢ مiliارا و ٩٠٠ مليون جنيه زادت في ٩٣ / ٩٢ إلى ١٣ مiliارا و ٨٠٠ مليون بزيادة قدرها ٦٢٦٪ .

وضرائب الجمارك كانت في ٨٢ / ٨١ مiliارا و ٦٠٠ مليون زادت في ٩٣ / ٩٢ إلى ٤ مليارات و ٨٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٠٠٪ .

وضريبة الاستهلاك (المبيعات) كانت ٨٠٠ مليون في ٨٢ / ٨١ زادت حصيلتها في ٩٣ / ٩٢ إلى ٧ مليارات و ٥٣٧ مليون جنيه بزيادة ٧٨٧٪ ، ولو أخذنا متوسط نسبة زيادة الضرائب العامة والجمارك والمبيعات ، فتصبح النسبة ٧,٥٣٧٪ ، بينما الدخول ١٠٠٪ .

وبعد أن بلغت الضرائب أكثر من خمسة أضعاف الدخول ، وهو ما لم يحدث حتى في عصر محمد بك البرديسي ، يفكر الشعب المصرى في التقدم ببلاغ إلى مكتب مكافحة النشل .

ولا أكبر كمبيوتر !

د. عاطف صدقى من أكفاء رؤساء الوزارات ، ولكن من المستحيل أن يصل أداء رئيس وزراء - أى رئيس وزراء - ولا حتى إلى درجة مقبول ، وهو مكلف بأعباء ينوء بها أكبر كمبيوتر في العالم . ترقية مدير عام تحتاج إلى إمضائه ، سفر موظف ، علاج مواطن على نفقة الدولة ، تغليف أجنبى شقة ، منح جنسية ، مثلا .. النظر في أمر منكوبى العبارة القمر السعودى يحتاج إلى اجتياز لجنة مواجهة الكوارث التي يرأسها رئيس الوزراء بحكم منصبه ، ولم تجتمع اللجنة منذ وقوع الكارثة إلى الآن . رئيس الوزراء يرأس ٣٣ مجلساً أعلى ولجنة عليا (المجلس الأعلى للتصدير مثلاً لم يجتمع ولا مرة منذ تشكيله من ثلاثة سنوات) رئيس الوزراء يصرف شئون الأزهر لأنـه - إنـ كنت لا تعلم - وزير شئون الأزهر، ثم هو يرأس ١٨ لجنة عليا مشتركة مع بعض الدول العربية . بحق السماء ما هي الحكمة في أن تتعطل مصالح الناس في انتظار مجلس ، أو لجنة لا تجتمع بالسنين ؟ لماذا لا يفرض رئيس الوزراء سلطاته للوزراء ؟ هل هي انعدام ثقة ؟ هل هو عرف ساد من أيام الخلافات داخل مجلس الوزراء أيام أنـ كان مجلس الأخوة الأعداء ؟ وإذا كان الوزير قد أصبح لا يملك ترقية موظف إلى درجة مدير عام . فـما هي مهامـة الوزير غير الوقوف في المطار ؟

يا أهل الله !

أعلن وزير المالية أن الحكومة تعمل على تحصيل خمسة مليارات جنيه ضرائب ورسوما إضافية ، ليكتمل المبلغ إلى ٣٣ مليارا في السنة المالية الجديدة . وواجبنا نحن الشعب الشهم أن نساعد الحكومة في الإصلاح الاقتصادي منها كانت ظروفنا المالية ، ولا ينبغي أن نخرج الحكومة فنتنطر منها خدمات ، أو حقوقا مقابل المليارات التي ندفعها . وأى مواطن يتعدد على مستشفى حكومى مثلا يعرف أنه ليست له حقوق في مقابل الضرائب ، بل عليه واجبات مثل المواطن . م الذى توجه إلى مستشفى ٦ أكتوبر الحكومى ، بعد أن اشتري بمعرفته - كما طلبوا منه - بعائمة وخمسين جنيها ، الشاش والقطن والميكروكروم والحقن والسرنجات والجوانب والكحول ، وحتى الجيليکوز الذى سيتغذى عليه . ولا يهمنا إن كان قد اقترض أو ساعد زملاؤه ، لكنه يثبت لنا أن أى مواطن محدود الدخل يستطيع أن يدبر ما تطلبه الحكومة منها كانت أحواله ، وهذا سوف ندفع الخمسة مليارات الجديدة بعون الله منها بلغ بنا الضنك . وحتى لو سدت السبل في وجوهنا ، فسوف نناشد الصليب الأحمر الدولى القيام بحملة عالمية تبرعوا للشعب المصرى ليدفع ضرائب وزير الجباية .

اللُّعْبُ مَعَ الْأَرْقَامِ !

قال الرئيس مبارك : إن حجم الاستثمارات في ١٨ منطقة ومجملها صناعياً بلغ ١٠ مليارات جنيه ، وفرت ١٧٠ ألف فرصة عمل ، يعني توفير فرصة العمل الواحدة يحتاج إلى ٦٠ ألف جنيه استثمارات ، وهذه أرقام صحيحة لأنها مأخوذة من تجربة قائمة ، يطابقها في الصحة ما أعلنه د. الجنزوري أن استثمارات ٩٤/٩٥ تبلغ ٣٥ ملياراً توفر ٤٥٧٤ ألف فرصة عمل جديدة ، أي أن فرصة العمل الواحدة تحتاج إلى ٦٠ ألف جنيه استثمارات . ورغم أن حجم البطالة أكثر من ثلاثة ملايين ، فقد أعلن وزير القوى العاملة أن حجم البطالة لا يتجاوز مليوناً و٤٢٥ من خريجي التعليم العالي والمتوسط ، وإنه قد تم إعداد خطة لإقامة مشروعات إنتاجية تكلفتها ٦ مليارات لاستيعابهم ، وإذا كانت فرصة العمل الواحدة تحتاج إلى ٦٠ ألف جنيه ، فالمليون ونصف مليون خريج يحتاجون إلى ٩٠ ملياراً وليس ٦ مليارات ، فالستة مليارات توفر فرص عمل على مدى ١٥ سنة .. ربما للورثة .

إن البطالة أخطر مشاكلنا لا يمكن التعامل معها بأرقام هزلية خصوصاً من الوزير المسئول عنها ، وقد يدعا قال حكيم أسبرطة بعض الناس يقول ما يعلم ، وبعضهم يعلم ما يقول ، والسيد الوزير لا يقول ما يعلم ولا يعلم ما يقول .

أصدق تمثيل !

تزعم الحكومة أنها لن ترفع الأسعار مع الموازنة الجديدة في يوليو، وحتى ولو صدقت فهي غير صادقة والكمال لله وحده ، إذ وجدت الحكومة غايتها بملاءمة الشعب لعبة السينيورة ، أو الثلاث ورقات الشهيرة بضررية المبيعات ، فهي تعد الآن قائمة طويلة بزيادة ضررية المبيعات على السلع والخدمات ، وإخضاع سلع جديدة ، وخدمات حكومية أخرى ، لهذه الضررية حتى تحقق حصيلة مilliاردة جديدة من جيوب الفقراء المحكوم عليهم بالحياة الشاقة المؤبدة ، وكان يمكن أن نناشد مجلس الشعب حماية الشعب من حكومة نسيت الرحمة ، غير أن هذا أمر عسير ، وليس هذا طعنا في مجلس الشعب . بالعكس ، المجلس يمثلنا أصدق تمثيل ، فنصف تعدادنا يتغيب عن العمل ، وكذلك نصف المجلس ، والنصف الآخر في تعدادنا يفضل النوم أثناء العمل وكذلك أعضاء المجلس ، ثم إننا شعب يقول بينما الحكومة تفعل ، وكذلك المجلس يقول والحكومة تفعل ما تريد ، ثم ماذا نطلب من مجلس قال عنه رئيس الوزراء إنه مجلس دخل التاريخ لأنه أقر قانون لعبة السينيورة الشهيرة بضررية المبيعات .

الحدوقة الملتقطة

- في مارس ٩٠ قال وزير الاقتصاد في مجلس الشورى : إن هناك إجراءات عاجلة لإزالة كافة معوقات التصدير .
- في يوليه ٩٠ طلب الرئيس مبارك من الحكومة إزالة كل معوقات وموانع التصدير ، وقال الرئيس إن هذه الموانع يجب أن تنتهي إلى الأبد .
- قبل يوليه ٩٠ زار الرئيس مبارك منافذ التصدير وشاهد على الطبيعة العملية تعذيب المصدررين بيروقراطيا ، وأصدر توجيهاته إلى الوزراء المختصين .
- في مارس ٩٣ قال وزير الاقتصاد في مجلس الشعب إنه تم خفض المستندات المطلوبة من المصدر من ١٥ مستندًا إلى خمسة مستندات فقط وإن كافة معوقات التصدير سوف تختفي تماماً .
- في يناير ٩٤ اجتمع وزير الاقتصاد مع رجال الأعمال لبحث مشروع قانون الاستيراد والتصدير لإزالة كافة شكاوى المصدررين ومعوقات التصدير .
- في ١٨ فبراير ٩٤ : مانشتنات بالخط العريض : إجراءات تنفيذية عاجلة لإزالة العقبات أمام المصدررين .
- في مارس سنة ٢٠٢١ : إجراءات حاسمة لإزالة معوقات التصدير .

اصلی حرامی!

تطلق الحكومة على نفسها إشاعة كاذبة ، وهي أنها تشجع التصدير ، والحكومة معدورة ، فهي مريضة بالحول الاقتصادي إذ تتكلم بحمسة عن اقتصاد السوق ، وتتصرف بأفكار كارل ماركس تصديراً واستهاراً . وتشجيع التصدير معناه تسخير كل إمكانيات الدولة لخدمة التصدير ، لماذا مثلاً تصدر إسرائيل - كنموذج لدولة صغيرة - بـ ٢٤ ملياراً سنوياً ؟ ونصدر نحن بـ ٣ مليارات يا حسرة ! إسرائيل تحدد مواعيد إقلاع الطائرات وفقاً لطلبات مصدري الخضر والفاكهه والزهور قبل مواعيد فتح الأسواق ، وهي تحدد أسعار الشحن حسب قيمة كل سلعة للتنبيه على المصدر ، وهي ليست كحالنا البيروقراطي الأهطل ، فلا تفرض على المصدر مثلنا رسوم جمرك وفحص مفرقعات ، وفحص صادرات وأراضيات ودمغات . وكل هذه الرسوم هدفها خراب بيت المصدر الذي تعامله الدولة باعتباره «حرامي» ، وبينما يستطيع كل مواطن تحويل أي مال للخارج فإن المصدر لو تأخر عليه المستورد الخارجي في تحويل كامل قيمة الفاتورة ، فالسجن في انتظار المصدر وفقاً للاستهارة «ت . ص» ويبدو أن التنبيه على المصدرين الذي تتحدث عنه الحكومة هو الاكتفاء بسجن المصدر ، والتنازل عن محاصرة بيته ومكتبه بقوات الأمن . المركزي .

.. لرعاية الحمير !

ما في الاستيراد حكمة تحكم مع الحكومة ، وأحيانا من خلف ظهر الحكومة ، وهى أقوى من الحكومة ، وأذكى من الحكومة أيضا . فعندما أرادت المافيا كسب الملايين الحرام باستيراد اللحوم الفاسدة ، قامت أولاً بتنويم الحكومة مغناطيسيا ، وأمرتها بأن تقضى على المشروع القومى للبتلو الذى يحقق الاكتفاء الاستهلاكى واستقرار سعر اللحم ، فقامت الحكومة وهى منومة بتخريب المشروع ، إذ رفضت تسلم اللحم من المربين لبيعه فى منافذها التموينية فتسبب فى خسارة فادحة لهم ، وقطعت صلتها بهم وضاعت ملايين الملايين التى أنفقت على محطات تربية العجول وملحقاتها ، وتم تسريح ألف العمال ، وأغلقت مصانع العلف ، ومدت الحكومة الرشيدة يدها ، وهى منومة لتوقع قراراً للمافيا باستيراد اللحوم لسد العجز فى الاستهلاك .

هل عندكم تفسير ولو غير وجيه لهذا الموقف ؟

فلنكن على نياتنا ونقول إن الحكومة أهملت تربية العجول حتى تتفرغ لرعاية الحمير .

وحده .. حسن الألفي !

حكومة أعصاها حديد !

البطالة تتفاقم دون أن تطرف للحكومة عين . في الداخل لا يوجد عمل . في الخارج انكمشت سوق العمل ، وسيطرت العوالة الآسيوية على الخليج ، وزحف جياع أفريقيا إلى ليبيا وغيرها هربا من الجوع ، واكتفاء بالأكل والملابس والإقامة . من المضحك أن بعض الشركات المصرية في الخليج تستخدم العوالة الآسيوية الأعلى أجراً (أجر النجار السيرلانكي ضعف أجراً المصري) هذه هي البطالة المنظورة ، أما غير المنظورة ، أو المقنعة فكلنا نعرفها في القطاع العام . ما الحل ؟ القطاع العام لا يجد من يشتريه بخسائره الفاحشة وعمالته الزائدة . القطاع الخاص يتسع في حذر وتوجس ، وبعضهم يوقع عقد العمل مع العامل ومعه استقالة يكتبها على بياض هربا من قوانين العمل التي تعتبر صاحب العمل «حرامي» . هل الحل في الاستئمار ؟ النظام الضريبي الجائر أصبح يطفيش المستثمرين ، حتى أن المصري نفسه يستثمر الآن في تايلاند وتونس ، حيث لا يدفع أكثر من ١٥٪ ضرائب . ما العمل وطابور العاطلين يمتد ، والجامعات تلذف شبابا بالملاليين تطوروا فكرييا ولم يتطوروا اقتصاديا ، والنتيجة تسرب أعداد منهم إلى ذوى الجلباب الأبيض واللحية . فماذا يستطيع أن يفعل حسن الألفي وحده ؟

حادث غريب : الحكومة تفكـر !

أصبحت أسعار الدواء الفلكية أمراً واقعاً لا حيلة للحكومة فيه، وواضح أن المسؤولين قد انتهوا إلى أن المشكلة لا حل لها اليوم أو غداً ، فكل مشكلة جديدة لا يتوفّر لها حل تقليدي جاهز، تنضمّ أوتوماتيكياً إلى رصيده المعانة المتزايدة عند الناس ..

والحكومة معدورة ، ذلك أنّ الحكومة لا تملك أى حل غير تقليدي لأنّه يحتاج إلى تفكير جديد ، فالحكومة عادة لا تفكـر ، وإذا فكرت فهذا يعتبر حادثاً غريباً وخبراً مدهشاً للصفحة الأولى ، وحكومة الخديوي مثلاً التي كانت تدفع « زمان » ثلاثة قرشاً ثمن مقتل إنسان بالسخرة ، هي نفسها التي تدفع الآن ٣٠٠ جنيه ثمن مقتل إنسان بالقططم ، وإذا كان هذا هو سعر الإنسان الذي يقل عن سعر الحمار بـ ١٦٠٠ جنيه حسب آخر تسعيرة للحمير ، فما جدوى التفكير في توفير الدواء للمريض الفقير ؟؟ لهذا كله عدلـت الحكومة مسار المريض إلى الصيدلية وحوّلته إلى مسار في اتجاه واحد إلى القرافة .

سلامتك يا دكتور

هل هذا الخبر يستحق زغرودة ؟ الخبر أن الحكومة تقول إن البنك الدولى مبسوط متنا لظهور نتائج طيبة ، وأهمها انخفاض معدلات التضخم إلى ٣٪؎ ، ومع تمنياتنا أن ينبعض البنك دائماً منا فالخبر لا يستحق زغرودة ، لكن صوبيت ممكن . . فشىء طبيعى أن تنخفض معدلات التضخم مع الكساد ، وبالمناسبة الكساد لم يصبح عالميا ، إذ بدأت أمريكا وبريطانيا في الخلاص منه بينما يمثل عندنا عاهة اقتصادية مستديمة ، تظهر في زيادة عدد قضايا إشهار الإفلاس (سنة ٩٣) ١٠٠٪؎ بالنسبة لعدد القضايا في سنة ٩١ ، وقد كان إجراء طيبا من الحكومة أن تصلح سعر الصرف وسرع الفائدة ، أما غير الطيب فهو أننا نحن الشعب الذين تحملنا ثمن هذا الإجراء من أجل زيادة الإنتاج ، فهل تحققت زيادة ملموسة في الإنتاج ؟ سؤال غبى لأن جوابه معروف يدفعنا إلى الإحباط ، فإن أهم ظواهر التحسن الاقتصادي هي زيادة الإنتاج والتتصدير وانحسار البطالة ، ولم يتحقق شيء من هذا بسبب البيروقراطية الغبية ونظام جباية الضرائب غير الاقتصادي لصاحبه الدكتور الرزاز ، ثم الجهة التي تحملها الحكومة على كتفها من ٣٠ سنة والشهيرة بالقطاع العام والتي أدخلت د. عاطف عبيد أخيراً غرفة الإنعاش .

احترام الفراعنة

تعلمنا من أيام الفراعنة أن احترام الكبار واجب ، ولأننا قوم مُؤدبون فنحن نعرف أن الكبار أمام القانون معصومون من الخطأ ، وأننا - نحن الصغار - معصومون من الصواب ، ولذلك فنحن نقف إلى جانب الكبير إذا حاول القانون الإمساك به ، ومثلاً اتهم وزير سابق الوزير الذي أعقبه بتهم شائنة تحولت إلى عناوين ضخمة في الصحف . . ثم تدخل أولاد الحلال لفك الاشتباك احتراماً وإجلالاً للكبارين بغض النظر عن الصالح العام ، أو الصالح الخاص أو أي صالح ، فلا يليق الانتقاد من قيمة الكبار أمامنا نحن الصغار ، بينما في اليابان مثلاً فقدوا هذه القيمة العظيمة ، فمنذ أيام وافق مجلس النواب الياباني بالإجماع على رفع الحصانة عن كيسير ناكامورا وزير التعمير السابق ، وعلى الفور صدر أمر المحكمة بالقبض عليه ، واحتجازه عشرة أيام للتحقيق معه في تهم رشوة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصدق حكيم أسبطة الذي قال لعنة الله على قوم لا يحترمون كبراءهم المنحرفين .

فزورة كل يوم !

كل سنة وأنت طيب .

انتهت فوازير رمضان ، وهذه فزورة العيد حاول أن تحلها من
باب التسالي :

قوى جدا . ذو هيبة عظيمة . شرس مع ذوى الشراسة .
يتجرد أحيانا من الرحمة سعيا إلى إحقاق الحق ، أحيانا يختفى
لأسباب خفية ، وأحيانا يظهر بحضور قوى . يتصر للضعيف ،
ويقتص من القوى . يرتجف منه الصغار ويخدعه الشطار ، ويفر
مذعوراً أمام الكبار .

هل عرفته ؟

إنه القانون .

واقرأ الفزورة من أوها .

فلوسنا يا محمد بييه !

الوجبات التي تقدم على موائد الرحمن بالقاهرة تقدر بـ ملليون وسبعين وجبة في اليوم ، والقاهرة تمثل ربع تعداد السكان ، أى أن أربعة ملايين وجبة تقدم يومياً على مستوى الجمهورية ، أو حوالى ١٠٠٠ مليون جنيه في الشهر ، وهذا يعني أن أهل الخير في هذا الشعب الطيب يدفعون مليار جنيه في هذا الشهر الفضيل ، بخلاف الزكاة وتبرعات ليلة القدر لمصطفى أمين ، والتبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات بالجهود الذاتية ، وهذا مؤشر طيب أن الدنيا بخير وأن الشعب يتميّز إلى بعضه البعض انتهاء حميّا ، لكنه مؤشر سيئ للحكومة التي جمعت من الشعب ١٤ مليار جنيه ضرائب في سنة ٩٣ ، لتنفق بسخاء على نفسها مثل مجمع خمس نجوم لوزارة د. الرزاز كبير الجباة في مصر ، ورحلات الوفود الحكومية والبرلمانية حول العالم في ٣٦٥ يوماً ، وترك المودعين يتضورون جوعاً مع أن الحكومة شريكة في عمليات النصب عليهم ، وشراء أسطول مرسيدس تلقت بعده - كما يقال - خطاب شكر من شركة مرسيدس لدور حكومتنا الرشيدة في إصلاح ميزانية الشركة ، وبعزة الأموال على إعلانات كأس الإنتاج التي تقوم الحكومة بتصنيعها في مصانع فوانيس رمضان .

صغرى الكبار وكبار الصغار!

من حق ابن الوزير - كما من حق ابني وابنك - أن يعمل ، فما درس وتعلم لكي يلزم البيت ، ومن حق ابن أبي صاحب منصب أن يعمل في الحكومة ، أو يعمل حراً ، غير أن هذا الحق يقف عندما تبدأ إساءة استعماله ، فإذا استغل الابن الوظيفة بشكل ، أو باخر محتميا بسلطان الأب غابت القدوة أمام الصغار ، وإذا تحول ابن الوزير إلى رجل أعمال ، واستورد مثلاً أطعمة فاسدة متحصناً وراء منصب الأب ، سعي إليه الشركاء من الحيتان المصابين بسعار المال ، وانتفت القدوة أمام الصغار الذين يتلقون وحدهم في قبضة القانون ، لأنهم لا يعرفون أن القانون يحكم الصغار ويحكم الكبار ، وإذا كنت أعرف أبناء أصحاب مناصب يلتزمون بالأخلاقيات فعلاً ، فنحن لا ندين الابن الذي يحتمي بمنصب الأب ، بل ندين الأب نفسه ، لأنه فاسد ومتربع من خلال الابن الذي يشاركه طابور طويل من الحيتان ، ويحميهم الأب بالتبعية ، ولا تنشر الصحف إلا أسماء الصغار الذين افتقدوا القدوة ، وقد يها قال حكيم أسبطة : من كان له كرش واسع وجب أن يكون له ظهر متين .

وصورة العائلة ؟؟

في خلال سنة ، حققت النيابة الإدارية في ٥٦ ألف قضية رشوة ، كما تم التحقيق في ١٤٠٠ قضية اختلاس ، وإذا كان ما يضبط من الجرائم عادة هو رباعها ، فمعنى ذلك أن هناك أكثر من ربع مليون مرتش ومخلس سنويا ، ونحن نكتفى بمراقبة المتهم وتصويره بالفيديو متلبسا بالرشوة ونجاهل الأسباب عن عمد ، أو جهل أو غباء . رغم أن هذه الأرقام الفلكية تقطع بأننا أمام وباء إداري . ايدز وظيفي . انهيار المناعة الأخلاقية أمام الانحراف .

ما هو السبب ؟؟ هل هو غياب القدوة وانحراف الكبار ؟
القطط السمان الذين يجبن أمامهم القانون ؟؟ ضيغامة وترهل
الجهاز الحكومي الذي أصبح كالإمبراطورية العثمانية المريضة في آخر أيامها ؟

ما هو السبب ؟؟ هل هو استحالات الحياة مع غول الغلاء ،
والمرتبات الهزيلة والاهزلية ؟ وإذا كان وزير المالية يقول : إن الوزير
أصبح من محدودي الدخل ، فكيف هان على وزير المالية هذا أن
يلقى بالموظف المطحون فريسة لصندوق النقد المتجر ؟ وإذا
كانت هناك تسع جهات رقابية تصور الموظف المنحرف بالفيديو ،
فلماذا لا تكون هذه الجهات الرقابية أمينة وتستخدم الفيديو أيضا
وتتصور هذا الموظف وأسرته وكيف يعيشون ؟

مجلس الشعب لصاحبه

د. عاطف صدقى

فرحنا بمجلس الشعب عند بداية الدورة . كان أسدًا يزار في وجه الحكومة ، ثم جاء قانون الضريبة الموحدة ليكشف أن اللوبي الحكومي أقوى ألف مرة ، وأن الحكومة تحكمنا وتحكم المجلس أيضًا ، فمن الذي يحمينا من استسلام الحكومة لصناديق النقد ؟ من الذي يرد علينا - مثلا - كارثة مضاعفة ضريبة المبيعات قريبا ؟ .. لقد تحول المجلس إلى مجلس محلى ينظر فى تقوية جسر ترعة ، أو ترميم كوبرى فوقها . طلبات إحاطة هزيلة هدفها الأساسى الضغط على الوزراء من أجل مصالح شخصية غالبا ، أو كسب ود الناخبين . استجوابات متهاافتة وغير مدرورة يسقط الواحد منها بعد الآخر .. وقت مهدر في اللت والungen ردًا على بيان الحكومة . قضايا هامشية تضيع معها جلسات الصباح والمساء . أين الدور الرقابى للمجلس ؟ تقارير الرقابة الإدارية لا يناقشها المجلس حبًا في الحكومة . تقارير البنك المركزى لا تسعد الحكومة ، بلاش منها . تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات تخرج الحكومة ، فلا داعى للكشف عنها فيها أمام مجلس الشعب لصاحبه د. عاطف صدقى .

ردع الكبار

هل نحن في سيرك سياسي ؟
وإذا لم نكن في سيرك سياسي ، فما هو المعيار في اختيار
الوزير، أو رجل الدولة ؟ وإذا كان المعيار صحيحاً ، فما معنى أن
نرى وزيراً سابقاً يكيل الاتهامات للوزير الذي خلفه في الوزارة ،
وإذا كانت هذه الاتهامات صحيحة ، فكيف تركنا القلعة التي
نحتمى بها من الإرهاب يتسلب إليها الخلل ؟ وإذا كانت مجرد
مفتيات فهل تجدر هذا الوزير من صفتة كرجل دولة ، وراح
يبحث لنفسه عن دور يقيمه تحت الأضواء ؟ وهل عز المعركة ضد
الإرهاب هو الوقت المناسب لإعلان هذه المفتيات ؟ وهل
نأسف وبالتالي لأنه لا يوجد قانون خاص لمحاكمة الوزراء ؟ ولا
هيئية طبية خاصة للكشف عن قواهم العقلية ؟ !

حلال عليك يا حكومة !

الحكومة جمعت من الشعب ١٤ مليار جنيه ضرائب ، خلال سنة ٩٣ (لا تشمل كبار الممولين المتهربين) الأمر الذي يستحق عليه د. الرزاز نيشان الجبائية من الطبقة الممتازة . ونحن لا نعترض على ما أخذت الحكومة منا ، ولكننا نسأل ما الذي أعطته الحكومة لنا ؟

تعليم أولادنا بجانا ؟ إنها أول مجانية باهظة التكاليف في العالم كله صنعت ثروات ضخمة من الدروس الخصوصية .

خلق فرص عمل للخريجين ؟ الجواب معروف .

المستشفيات الحكومية : المكان الوحيد الذي لا تخضع فيه جريمة القتل لقانون العقوبات .. ثم ما قيمة إنسان ثمنه عند الحكومة ٣٠٠ جنيه بتسعيرة المقطم .

الدواء ؟ تكاليف الكفن و «الخارجة» أرخص منه .

خدمات في دواوين الحكومة : الكلمة خدمات وحدها نكتة .

الصرف الصحي ؟ ناقص في السوق .

مياه نقية : كان « زمان » .

حماية المواطن : أسألوا المودعين .

مكافحة الغلاء ؟ قرص الطعمية بعشرة قروش .

النظافة ؟ كل سنة وأنت طيب وحالل على الحكومة ١٤

ملياراً .

كبار المغفلين !

في تعديل الدستور ينبغي أن تضاف مادة جديدة ، تنص على أن المواطن يدفع ثمن غفلة الحكومة ، وليس من حقه الرجوع عليها بأى تعويض . وهذه المادة المقترحة هي تحصيل حاصل ، فالحكومة غفلت عن شركات توظيف الأموال ، وشاركت في الدعاية لها ، وتركـت أكبر عملية نصب على شعب بأكمله ، ليدفع المواطن ثمن غفلة الحكومة ، والحكومة غفلت عن حوت مدينة نصر ، وزودته بالتراخيص ليبني أبرا جا مخالفة على مر السنين ، وعلى المواطنين الذين اشتروا شققا محكوما عليها بالإزالة ، أن يدفعوا ثمن غفلة الحكومة ، والحكومة تعرف بتقارير علمية سابقة أن صخور المقطم آيلة للسقوط على مساكن رخصت بإقامتها ، ليدفع المواطن في النهاية ثمن غفلة الحكومة . والحكومة تعرف أن القطاع العام « وسية » منهوبة ، تحقق خسائر بالمليارات دون أن تعاقب الحكومة اللصوص ، ليدفع المواطن ثمن غفلة الحكومة ضرائب ودمغات لا حصر لها ، لتعويض المليارات التي نهبها الحرامية . وإذا كانت الحكومة في غفلة عن واجبها في حماية المواطن التي نص عليها الدستور ، فهذا نسمى أنفسنا نحن الذين ندفع الثمن ؟ !

كبار المغفلين طبعا .

يحيى العدل !!!

لا تؤهل ابنك لكي يكون وزيراً ، فالوزير قد أصبح من محدودي الدخل بشهادة وزير المالية ، الأفضل أن تعدد لكي يرأس شركة قطاع عام (اسم الدلع قطاع أعمال) فإن رئيس الشركة ق.ع غير مسئول ، إذا خسرت شركته الملايين ، وبلغت مدعيونيتها أرقاماً فلكية ، وسحبت الملايين من البنوك على المكشف . لن يتعرض ابنك أبداً لسین وجیم ، وكل العقوبة هي عزله من رئاسة الشركة التي تحصل كل عام على كأس الإنتاج ، والعزل لا يعني إحالته إلى المعاش ، بل نقله إلى موقع آخر يسترزق منه ، بعد أن مصمص الشركة التي تولاها لحرا وتركها عظماً ، ولن يجرؤ أحد على تقديمها إلى المحاكمة ، فهناك عرف سائد منذ كانت أي شركة قطاع عام يرأسها ضابط متلاعدي يتمتع بمحضانة ضد قانون العقوبات ، وهذا يمكن لابنك في موقعه الجديـد أن يستكمل «جهاز بنته» من باريس ولندن وميلانو ، ولا تتعجب ، فإذا كنا نحن نهتف يحيى العدل . . . فسوف يهتف ابنك دائمـاً يحيى العزل .

الشعب الكذاب !

خلال خمسة شهور فقط من بداية السنة المالية ، بلغت حصيلة الضرائب ٦ مليارات و ٨٩٠ مليون جنيه ، أى حوالى ٧ مليارات و بزيادة ٧٧٩ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام الماضي ، ولا يسعنى إلا أن أبدى إعجابى البالغ بحوكمنا ، وهى تكشف كذب الشعب المصرى الذى جمعت منه هذه المليارات ، والذى يزعم أن أكثر من نصفه يعيش تحت خط الفقر ، وإنه يعاني صعوبة معيشية بالغة القسوة ، ويقاسى الغلاء الفاحش ، وقلة المرتبات والأجور ، والبطالة ، ويفترى على الحكومة المظلومة مدعيا أنه يتلقى أسوأ الخدمات في المستشفيات ، والصحة ، والتعليم ، وال محليات ، والنظافة والإسكان ، ودوافين الحكومة ، وغيرها ، فشكراً للحكومة التي كشفت لنا هذا الشعب الكذاب النمrod ، الذى يتเบّط على النعمة ويدعى الفقر وهو غنى جداً ، ولا يقول أبداً الحمد لله .

سكن العالم الرابع !

دولة الصعيد التي تقع جنوب القاهرة ، وتنتمي للعالم الرابع ،
لابد أن نمد إليها يدنا مثلما يفعل الجيران الطيبون . لماذا لا نعلن
أن الاستثمار فيها بلا شروط ، ولا يخضع لهيئة الاستثمار ؟ لماذا لا
نعني المشروعات الاستثمارية فيها من الضرائب عشر سنوات ؟
لماذا لا نهتم بالبنية الأساسية في هذه الدولة البائسة ؟ لماذا لا توجد
فيها مكاتب للوزراء ؟ فيقيم وزير الإدارة المحلية مثلًا ثلاثة أيام في
إحدى عواصمها ويقيم وزير الأشغال في عاصمة أخرى ، ووزير
الزراعة في عاصمة ثالثة ؟ وإذا كانت المحليات في المدن الكبرى
القريبة من القاهرة تعانى الفساد ، فيما بالك بالصعيد البعيد عن
العين والرقابة . إن تردد الوزراء على مكاتبهم في الصعيد سوف
يخلق رقابة أدبية على الأداء الوظيفي ، كما سيغير من المفهوم
السائد ، وهو أن الصعيد منفى للموظفين المغضوب عليهم ،
الصعيد الجوانى كان مقر الدولة الفرعونية ، ومنه نشروا الحضارة
في العالم القديم . متى يتحول الصعيد من مزار سياحى
للمسئولين إلى ميدان عمل ؟ وإذا كانت الحكومة تهتم بالأحياء
العشوائية في المدن ، فيما بها لا تهتم بدولة عشوائية جنوب القاهرة
تعانى الفقر والبطالة والإرهاب .

رزاز تونج !

انعقد مجلس الوزراء للنظر في أن تصبح مصر نمراً اقتصادياً كنمور جنوب شرق آسيا ، هذه ليست نكتة ولكنها حقيقة ، ربنا قادر على كل شيء ، فهازلنا ننظر للمستثمر على أنه مستعمر وحرامي ، بينما الصين الشيوعية تفتح له ذراعيها ، حتى بلغ عدد المشروعات في المناطق الاستشارية بها ٤٨ ألف مشروع ، استثماراتها ٥٢ بليون دولار نفذ منها (سنة ١٩٩٢) . ١١ بليون دولار ، فارتفع الدخل القومي ١٢٪ سنوياً ، والسبب أن الصين ليس فيها رزاز تونج .. الضريبة مثلاً على المشروعات الصناعية ٣٠٪ مع إعفاء سنتين ، ثم تنخفض في السنوات التالية إلى ١٥٪ ، بينما الضريبة عندنا ٥٠٪ وإعفاء خمس سنوات ، المستثمر عندنا يدفع جمارك وضريبة مبيعات على مستلزمات المشروع ، وفي الصين معفى تماماً ، والدولة هناك تعيد للمستثمر ٤٠٪ من الضرائب إذا استثمر الأرباح في المشروع . وعندها لا توجد هذه الميزة ، وعندنا ضريبة رأس المال ١٪ و ٢٪ تنمية موارد من الأرباح ، غير رسوم الدمغة ، وفي الصين لا يوجد هذا كلها ، ثم ميزات للمستثمر لا حصر لها في قوانين العمل ، وهذا يتوقع الأمريكيون أن تصبح الصين الدولة الأولى في التجارة سنة ٢٠٠٠ . ونريد أن نصبح نمراً اقتصادياً !!!
سنحمد الله كثيراً إذا أصبحنا ولو هراً اقتصادياً .

الشيطان غاضب !

من أين يأتي الفساد ؟

تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ترسل إلى مجلس الشعب ،
فهل فكر أحد في قراءة هذه التقارير ؟ هل ارتفع صوت يناقش ما
يحيىء فيها أحيانا من جرائم العبث بالمال العام ؟ تقرير البنك
المركزي يوضع في مجلس الشعب . . . فمن يقرأ ومن يسمع ؟ أعضاء
في مجلس الشعب يتخذون من المقعد النيابي تجارة رابحة ، فهل
روجع هؤلاء في الطلبات التي يبصمون عليها الوزراء ؟ الدكتور
إبراهيم بدران يقول في حديث لآخر ساعة : تركت الوزارة بسبب
الطلبات غير المشروعة لأعضاء مجلس الشعب . . السرقات في
شركات القطاع الخاسر ليس عليها عقوبة إلا تنحية مجلس
الإدارة ، وطردهم فائزين بها نهبوه . مأساة الحكم المحلي وما
يتكشف فيه من فساد كل يوم . . هل فكر أحد في سد ثغرات
قانون هذه التكية التي ينفذ منها الفساد ؟ يقال إن الشيطان الذي
يغرى لصوص الشعب بالسرقات خرج من مصر غاضبا ، لأن كل
لص يسألونه عن ثروته ينكر فضل الشيطان ، ويقول : هذا من
فضل ربى .

حتى رسم المغادرة النهائية

لا تصدق كل ما تسمعه ، خصوصاً من الحكومة . .
والحكومة تضحك علينا وتزعم أن الضريبة الموحدة ظريفة ولطيفة
وحبيبة الكل ، ابتداءً من محدود الدخل إلى المستثمر ، وإذا كان
د. الرزاز متحمساً لها ، فمعنى ذلك بوضوح أنها ستزيد من
حصيلة الجباية ، ورغم الكلام المزوق الذي تقوله الحكومة عن
هذه الضريبة ، فلا تزال هناك اللائحة التنفيذية للقانون ،
وبالتأكيد فيها ألغام رجازية الصنع ، بالإضافة إلى ألغام أخرى في
التعليبات التفسيرية لمصلحة الضرائب ، ونحن لا ننسى ضريبة
المبيعات ، وكيف جملوها لنا وزينوها ، ثم أسفرت عن وجه أم
سحلول . ونحن أيضاً لا ننسى أن رئيس الوزراء ضحك علينا ،
فقال في حديث مع آمال فهمي : إن ضريبة المبيعات لن تمس
محدودي الدخل ، ولن تخضع لها السلع الغذائية والزراعية
والملابس . وإذا بها تنتد إلى كل ذلك ، ثم شملت كل شيء
ابتداءً بسند وتش الفول إلى المكالمات التليفونية إلى أجر نقل القمامات
إلى الملابس المستعملة في الجمعيات الخيرية ، حتى وصلت إلى
توابيت نقل الموتى القادمة على الطائرات ، بل إننا نتوقع أن
يفرض د. الرزاز ضريبة المبيعات على المغادرة النهائية من عمر
مكرم ، وإلا حجز على النعش وحبس الحانوتى .

.. والبركة في كشوف البركة

جميع عاصمی العالم لا يستطيعون تبرئة الحكومة من التواطؤ مع شركات توظیف الأموال في النصب وخراب بیوت الناس . الناس لا تنسى أن على نجم محافظ البنك المركزي الأسبق ، تقدم بمشروع قانون لتنظيم هذه الشركات ، فصمم مسئول برلمانی كبير وقتئذ ألا یسرى هذا القانون بأثر رجعی على الشركات القائمة ، والبركة في كشوف البركة . الناس لا تنسى أن على نجم تقدم ببلاغات ضد ١٦ شركة نصب ، فلم يتم التحقيق مع شركة واحدة ، والبركة في كشوف البركة . الناس لا تنسى أن على نجم ظل يطلق التحذيرات من هؤلاء النصابين حتى فقد منصبه ، والبركة في كشوف البركة ، ولقد تعهدت حکومة د. عاطف صدقى أمام مجلس الشعب في جلسة ٣٠ ديسمبر ٩١ بسداد أموال المودعين ، ومن يومها وإلى اليوم لم يحدث شيء ، رغم أن حکومة د. عاطف صدقى لم يكسر أحد عينها بكشف البركة . فهل يتحرك د. عاطف صدقى أخيراً ليحصل على برکة حقيقة هي برکة دعاء الأرامل واليتامى والمحزونين ؟ !

تيفال .. تيفال

مشاكلنا قديمة جدا . أثيرة جدا . مشاكلنا وردت في كل خطاب عرش قبل الثورة ، وتكررت في كل خطاب حكومة بعد الثورة . اسمع خطاب الحكومة بعد أيام ، واقرأ خطاب الحكومة من عشر سنوات ، وسوف تجدهما نسخة بصياغة أخرى من خطاب العرش من خمسين سنة ، مشاكلنا الأثيرة يقوم ببطولتها الثلاثي الشهير الفقر ، والجهل ، والمرض ، والتواجد من الأممية إلى البطالة إلى الإرهاب . من عشرات السنين وخطاب العرش يسردنا ، ويقدم حلولا سابقة التجهيز ، ثم جاء خطاب الحكومة يسردنا بنفس الحلول سابقة التجهيز . من رحمة الله أن ذاكرة المصريين بالنسبة لخطاب الحكومة ذاكرة تيفال ، لا يلتصق بها شيء ، وهذا تردد نفس الحال سابقة التجهيز دون أن تحل شيئاً . إن حلول مشاكلنا لا تحتاج إلى الأفكار القديمة سابقة التجهيز ، بل هي في حاجة إلى أفكار جديدة ، والكارثة أن الذين يتولون أمرنا أفكارهم قديمة ، بينما أصحاب الأفكار الجديدة لا يصلون أبداً إلى السلطة .

.. والحكومة تتفرج !

اقترحت أن تضمن الحكومة أموال ضحايا شركات توظيف الأموال ، باعتبارها شريكة في الجريمة ، وقد أوردت من الأدلة ما يبين مسؤوليتها السياسية والقانونية ، وطالبت الضحايا بمقاضاة الحكومة ، فتطوع د. شوقي السيد المحامي وأقام دعوى على الحكومة نيابة عن مودعين ، واستند في دعواه إلى نصوص الدستور التي تنص على أن الدولة تحمى حقوق المواطنين ، وتケفل تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه اعتداء في الحقوق والحرمات . ونحن نرقب في اهتمام بالغ مسار هذه القضية ، التي تخفي وراءها مأسى إنسانية تدمى القلوب ، بينما الحكومة تكتفى بالفرجة رغم أنها ساعدت وسهلت ، وأقنعت الناس بنزاهة هؤلاء النصابين ، عندما التقطت صورهم يقفون إلى جوار الوزراء ، بل إن الحكومة سخطت على نصيحة محافظ البنك المركزي الدكتور على نجم عندما نبه إلى خطر هؤلاء النصابين ، فقد منصبه والبركة في كشف البركة ، بل يخيل إلى أن الوزراء في ذلك الحين كانوا يطلقون لحاظهم ويرتدون الجلاليب البيضاء القصيرة ، ويلبسون الزنوبة حبا وكرامة في كشف البركة .

شوارع من أوروبا !

الزيارة المفاجئة التي يقوم بها أي وزير لموقع تابع له ، ويوقع خلالها الجرائم على المهملين ، هي في الواقع زيارة مسرحية ، فالوزير في أي بلد أوربي مثلًا - كبر هذا البلد أم صغر - لا يقوم بمثل هذه الزيارات التي ينفرد بها الترسو موندو أو العالم الثالث ، لأن الوزير الأوروبي زار الموقع ، أو لم يزره فالعمل يجري في الحالتين وفق « سيسنتم » لا يتغير أبدًا من حيث كفاءة الأداء ، وما يراه الوزير عندنا في زيارته المفاجئة من إهمال وتسبيب هو الأصل ، وهو الذي يحدث كل يوم ، وكل ساعة لأن العمل الحكومي عندنا يدار بطريقة ريفية ، ولا يعتمد على نظام السيسنتم الذي يعد قمة النضج الإداري ، وحضارة كل بلد هي حضارة إدارته . وقد يقال حكيم أسبرطة يولد المصري ذكيًا ، ويظل ذكيًا حتى يصبح موظفًا في الحكومة ، غير أن هذا لا يمنع من تألق الموظف ذهنيًا أحياناً ، مثلما حدث أخيرًا عندما تحول أربعة عشر شارعاً في لمح البصر إلى شوارع أوروبية لامعة ، وهي الشوارع التي يسكن فيها الوزراء الجدد .

رغيف العيش والحكومة

أعلن وزير التموين ، أن الحكومة ستترك ثمن رغيف الخبز للعرض والطلب ، فكل مخبز حرفي أن يبيع بسعر مختلف عن الآخر ، هذا بثلاثين ، وهذا بأربعين قرشاً للرغيف ، والوزير يعلن هذا القرار في شعب بلغ عشقه للرغيف إلى الدرجة التي استغنى بها عن «الغموس» ، فقد ظهرت مع ارتفاع الأسعار طائفة جديدة إلى جوار النباتيين هي طائفة الرغيفيين أكلة العيش حاف . وكل ما نرجوه أن يصدر الوزير قراراً بتشبيط سعر الجاتوه ، وإدراجه تحت رقابة مباحث التموين ، حماية لحدودي الدخل الذين يعجزون عن شراء الرغيف ، وإذا كان الوزير قد صرخ بعد التشكيل الوزاري بأن مهمته حماية المستهلك فهناك من يتساءل : حماية المستهلك من؟ من وزير التموين؟ .. هؤلاء نقول لهم إنها سياسة حكومة ، وليس سياسة وزير ما ، فالحكومة مضطرة إلى رفع سعر الرغيف ، وبالتالي ضرائب الرزاز عليه حتى تدبر الاعتمادات الالزمة لشراء زملكات الوزراء الجدد .

ضمير الحكومة في الإنعاش !

الحكومة شريكه في النصب على ضحايا توظيف الأموال - أولاً - لأنها سكتت وهذه مسئولية سياسية ، أما المسئولية الجنائية - ثانياً - فهى أنها سخرت أقوى أدوات الإقناع عندها - التليفزيون - في الترويج للنصابين بالدعاهى التى يصعب التخلص من تأثيرها ، - وثالثاً - ظهر الوزراء في الصور إلى جوار النصابين ذوى اللحى والحلاليب البيضاء والبركة في كسوف البركة ، وإذا كانت الحكومة قد اختلفت مع الفاعل الأصلى النصاب ، فهذا لا يعفيها من مسئوليتها كشريك فى مأسى الضحايا . ونحن لا نطالب بوضع الحكومة في ليان طره ، ولكن نسأل لماذا لا تعترف الحكومة بمسئوليتها كشريك ، وتدفع من أموالها مستحقات الضحايا ولو على أقساط مؤجلة ، خصوصاً أن تحت يدها ما ترك النصابون من أموال وعقارات ؟ ثم لماذا تكيل الحكومة بكيلين ، إذ نجدها في إفلاس بنك الاعتماد والتجارة قد اعتبرت نفسها مسئولة من خلال البنك المركزي ، فضمنت أموال المودعين على داير مليم ، لماذا لا يرفع الضحايا قضية على الحكومة باعتبارها تحمل نفس المسئولية ؟؟ أعتقد أنه لا بدليل لذلك ، ما دام ضمير الحكومة - بالنسبة للضحايا - قد دخل غرفة الإنعاش إن لم يكن قد انتقل لرحمة الله .

ماذا يكتب الوزير؟

نحن لا نعرف قيمة الأشياء إلا عندما نحتاجها ، وقد احتجنا للتغيير فجأة التغيير ، ولكننا لم نتبين بعد قيمته ، لكن يحفزنا إلى الانتظار والأمل إصرار الرئيس مبارك على جدية المرحلة ، وأن تكون زاخرة بالإيجابيات ، وفي مقدمتها رفع المعاناة عن المواطن محدود الدخل ، ولن يتّأّى ذلك إلا إذا كان الكبار قدوة ، وقد سُئل غاندي لماذا ترتدى ما يعرى جسمك؟ فقال : لأنني أمثل أمة من العراة . ونحن ننتظر من الوزارة الجديدة المثل والقدوة ، فلا تتكرر تلك البدعة الجديدة ، وهى اتجار الوزير في الفيلات والشاليهات التي يشتريها من الدولة بمالاً ليس ، ويبيعها بمالاً ، والدستور الذى أقسم الوزير على احترامه يحرم عليه ذلك ، ثم ماذا يكتب الوزير في إقرار الذمة؟ هل يكتب مكسبه من بيع ما اشتراه من الحكومة؟ أم يكتب في الإقرار أن ثروته حلال لأنه جمعها من جوائز مسابقات الشاي؟ !

أسوة بالأكابر !

« زمان » ، كان يتم بناء كابينة في المنتزه لكل وزير مع أى وزارة جديدة ، وفي تلك قال شاعر أسيوطية :

وإذا الفتى تحقق أحلامه .. وعلى نواصى العلا قد تمركا ..

يكون بالجهد قد بني أمجاده .. وبنوا له كابينة في المنتزه .. ثم

تراجعت المنتزه لتظهر مصايف سوبر جديدة ، ولم يعد الوزير

يقنع بـ كابينة ، بل أصبح من لوازم الوزارة شاليه للوزير يبيعه بعد

ذلك بأضعاف أضعاف ثمنه ، ثم يدفع مقدم ثمن شاليه في

أحدث مصيف تحت الإنشاء ليبيعه مع ظهور مصيف ثالث ،

والسؤال الآن : هل سيتم بناء شاليهات وفيلات للوزراء الجدد ؟

إن مرحلة التغيير الجادة التي نمر بها تعلن أن كبراءنا سوف

يكونون القدوة والمثل ، فإذا لم تبن لهم شاليهات صدق الشعار ،

وإذا بنيت لهم شاليهات فيجب أن نقتدي بهم ، فتصرف البنوك

سلفة عشرين ألف جنيه لكل مواطن يدفع بها مقدم ثمن شاليه ،

ثم يحصل على شاليه في مصيف أحدث ، وهكذا ويقوم ببيع كل

شاليه بأكثر من نصف مليون جنيه ، وبذلك يتتحقق الرخاء

والثراء للمواطنين جميرا اقتداء بالأكابر .

ختام النسر في البحر !

إذا أراد الرئيس مبارك أن يسعد المواطن البسيط ، فلابد من رؤية جديدة وجادة للاستثمار ، لا رخاء لهذا المواطن البسيط بغير استثمار ، غزوة سوف تطل علينا قريباً كمنطقة حرة تلتهم كل ما حولها ، وطوال عشرين سنة لم تستفد من توقيف منافسة لبنان ، والسبب جهاز حكومي متلهل وكسيح ، وهيئة الاستثمار هي جزء منه ، كوريا كانت أفقر من الفقر والبطالة فيها بالمليين حتى السنتين ، ودخل الفرد سنوياً لا يتعدى ٦٢ دولاراً ، فأصبح اليوم ٦٦٠٠ دولار ، ماذا فعلت كوريا ؟ إدارة حكومية صغيرة محدودة الموظفين تابعة لوزارة الصناعة سريعة البت ، وقوانين لا تحتمل التأويل وتدوين المستثمر بين عشرين وزارة ، وقوانين عمالية مرنة ترضى العامل وصاحب العمل ، والترخيص للمستثمر الأجنبي بالتعامل في البورصة ، وحرية اقتصادية كاملة خالية مما نسميه ضوابط تفتح الباب للرشوة ووضع العقبات ، خاتم النسر الكوري رموه في البحر ، ولا يكفي أن نرمي نحن بخاتم النسر فقط في البحر ، بل نرمي معه أيضاً هيئة الاستثمار .

نعم لها ثمن

إذا قلت نعم ، فلابد أن يكون التغيير الذى أنتظره في مستوى نعم . الوزارة في مستوى نعم . اختيار الوزير في مستوى نعم . شخصية الوزير في مستوى نعم ، فلا يفكر أحد بالنيابة عن الوزير تحت اسم التوجيهات . نعم هي حقى في المعرفة فأعرف لماذا اختير هذا الوزير ، أو هذا المحافظ ولماذا خرج ؟ نعم هي حقى في أن أقول لا . للتبذير الحكومى . نعم هي حقى في أن تقاسم معى الحكومة أعباء الإصلاح لا أن أتحملها وحدى عن طريق الجباية . نعم هي أن أرى في الكبار القدوة والمثل ليهون عندي كل صعب من أجل مصر .
نعم عندي لها ثمن .

الكذابون!

يقدر الخبراء أموال المصريين في الخارج بأكثر من ١٣٠ مليار دولار ، ولم نفلح في جذبها أو جانب منها للاستثمار . وبغض النظر عن الأمراض المتوطنة عندنا كالروتين والبلهارسيا والبيروقراطية ، فإن أولادنا في الخارج انشقوا علينا وتشبهوا بالخواجات ، واعتبروا الكذب جريمة كبرى تهوى بأى مسئول من القمة إلى القاع ، وهم يقولون إن التعامل معنا عسير لأننا نكذب حكومة وأهالى ، ونهدى بكم بذنبنا الوقت والمصالح والمسئولية ، ويستشهدون في ذلك بما حدث في «الاتحاد المصريين في الخارج» إذ تلقوا دعوة من رئيس مجلس إدارة الاتحاد المعين مؤقتا ، من قبل وزيرة الشئون لانعقاد الجمعية العمومية في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢ ، لانتخاب مجلس إدارة الاتحاد ، فترك الأعضاء أعم الهم في أنحاء العالم وحجزوا على الطائرات المتجهة إلى القاهرة ، وحجزوا بالفنادق وجاءوا إلى مكان الاجتماع ، ليجدوا إعلانا بتأجيل اجتماع الجمعية العمومية إلى أجل غير مسمى دون إبداء الأسباب ..

ولا أدرى لماذا غضب أولادنا وثاروا مع أن كل تأخيرة وفيها خيرة ..

٩٩,٩٩٩٪

عيب جدًا أن يقول موظفو الحكومة الكبار - كالوزراء والمحافظين - أن من يقول لا في انتخاب الرئيس هو خائن ، أو متخاذل ، أو جبان . لأن من حق كل مواطن أن يذهب إلى صندوق الانتخاب ويعبر عن رأيه بحرية دون خوف ، فإن حسني مبارك رد إلينا حرية التعبير ، والذين يتقدون الرئيس علينا في الصحف ينامون في بيوتهم آمنين من زوار الفجر . من حقى وحقك أن تقول لا ، ومن حقى وحقك أن تقول نعم ، وإذا قلت لا فلا يعني هذا أننى إرهابى أو متطرف ، وإذا قلت نعم فهذا يعني أننى مقتنع بإنجازات حسنى مبارك وأهمها أن ٨٠٪ من خطة الإصلاح قد تم وإنجازها رغم سفه الحكومة ، ولابد أن يتم حسنى مبارك ما بدأه ، وإذا قلت نعم فإن من حقى وحقك أن تحاسبه في فترة الرئاسة الجديدة بلا أى خوف ، وسوف أندم على «نعم» إذا رأى بعض المنافقين أن تكون نتيجة الانتخاب ٩٩,٩٩٩٪ .

قف!

نحن نعتز بالرئيس مبارك ونقدرها ، ونحن نريد أن نحمي الرئيس من أساليب النفاق الفاقعة في الدعوة إلى انتخابه . . . نحن لا نريد أن نرى إعلانات استفزازية في الصحف يدفعها وزير ، أو رئيس مجلس إدارة من المال العام . . . وإذا أدعى واحد من هؤلاء أن الإعلان ليس مدفوعاً من المال العام فهو كاذب . . وإذا كان قد دفع من جيشه فعلاً ٣٥ ألف جنيه ثمن إعلان في صحيفة ، فهو حرامي بالتأكيد . . . والتغيير الذي يتم بعد انتخاب الرئيس سوف يرفع درجة النفاق الزاعق عند الذين يتطلعون إلى الاحتفاظ بمناصبهم ، أو بنى عبده مشتاق الذين يحلمون بمقاعد الوزارة . و «كذابين» الزفة هؤلاء يستفزون الناس ويسيئون إلى العلاقة الطيبة التي تربط بين المواطن البسيط وبين الرئيس مبارك . . . ونحن ننتظر من الرئيس أن يقول هؤلاء : قف . . . فلا يمكن أن يؤتمن الذين لا ينجلون ، ولا يمكن أن يكون المستقبل في بلادنا للمنافقين .

المارشال هولاكو

عندما ظهر الكتاب المطبوع في القرن الخامس عشر ، حاربته الكنيسة بعنف واعتبرته أداة إفساد . ولم يكن للدكتور الرزاز - والشهادة لله - أي دور في هذه الحرب . ثم شن أعداء الثقافة من الحكام الحرب ضد الكتاب ، ولم يكن الدكتور الرزاز - والحق يقال - طرفا في هذه الحرب ، فهو رجل أرقام ولا علاقة له بالثقافة .

ثم ظهر في علوم الطب مرض جديد هو الحساسية ضد الكتاب ، من أعراضه العطس والكحة والهرش ولم يشاهد أحد د. الرزاز وهو يعطس ويُكح عند رؤية كتاب . ثم ظهر قوم يتشارعون من الكتب ، وعلى رأسهم هولاكو الذي أحرق مكتبة بغداد في عهد المستعصم بالله . ولم يذكر مؤرخ واحد أن د. الرزاز كان في حملة هولاكو . ومع ذلك فإن ما فعله الرزاز بالكتاب المصري يؤكد أنه كان أعظم من أي مارشال في جيش هولاكو .

نصائح لمعالي الوزير

قد تكون نصائح لأى وزير جديد :

- اجتهد في أن تحقق ما يقوله المنافقون لك .

- احترس ، فسوف يمتد حونك قبل أن تصيب ، وسوف
يزدادون مدحنا بعد أن تخطئ .

- من لحظة جلوسك على الكرسى لن تعرف لك صديقاً .

صاحب السلطان وصاحب المال يتغدر عليه معرفة الأصدقاء .

- كل الوزراء يسعدوننا ، بعضهم بقدومه ، وبعضهم
بذهابه ، فلا تدعنا نسعد بذهابك .

- من تكلم كثيراً كذب كثيراً .

- الإنسان لا يخدع إلا إنساناً يثق به ، ونحن ثق بك ، مقدما
إلى أن تخدعنا .

عقبريّة أصحاب المعالى

رئيس الوزراء في مصر - أى رئيس - يرأس بحكم منصبه ٣٥ هيئة ولجنة و مجلسا ، وقد يتساءل البعض : لو أنه اجتمع يوميا بهذه المجالس ألا يحتاج إلى ٥ أيام سلف من الشهر الجديد ، ثم ١٠ أيام من الشهر التالي ، ثم ١٥ يوما . . وهكذا - لكن الذي لا يعرفه الكثيرون أن رئيس الوزراء له طاقة تفوق طاقة البشر ، وإلا ما أصبح رئيس وزراء ، ثم إنه ليس في حاجة إلى أن يفوض آخرين لرئاسة هذه الهيئات والمجالس تيسيرا على الناس وإنجازا لمصالحهم . فنحن فراعنة عظام لا تنقصنا المعجزات ، وقد كان جدنا الجليل إيمحوتب - الوزير الأول للملك زoser - يعمل ٤٠ ساعة في الـ ٢٤ ساعة ، كان كيميائيا وطبيبا وفلكيا وخبريرا في السحر ، وعالم رياضيات ومهندس بنى هرم سقارة المدرج ، وقد اعتبره الإغريق معجزة حقيقة ، فاخذوا منه إلها للسحر والطب والفلك ، وقد كان إيمحوتب متواضعا يكتفى باسمه مجردا ، ولو وجد على أيامنا لكان ذلك القابه : السيد الوزير اللواء طبيب مهندس فلكي كيميائي ساحر عالم الرياضيات فيزيائي إيمحوتب ، والخلاصة أنها ورثنا جينات العبرية من أجدادنا أصحاب المعالى . . فما الغريب أن يرأس الوزير الأول ٣٥ هيئة و مجلسا ولجنة ؟

تحيا الفراعنة في كل زمان !

قوانين الهوى !

القاضى المصرى مرهق بالعمل . مرهق بعدد القضايا ، مرهق بكثرة القوانين ، وحتى الآن لم نشهد خطوة عملية لغربلة ما يربو على ٢٥ ألف قانون صدرت على مدى أربعين عاما . الكل يطالب بفحصها ولا أحد يفعل شيئا ، وهذه القوانين التى صدرت في عهود مختلفة تحمل تناقضات حادة تسهم في بطء إجراءات التقاضى ، فهذا عهد يؤثم تصرفا معينا ، وذاك لا يرى فيه تأثيرا ويصدر قانونا بذلك دون أن ينسخ القديم ، ويستطيع محام والقضية على أبواب الحكم فيها أن يأتي بدفع قانونى يعيد القضية إلى بداياتها ، كأن يعثر المحامى على دكريتو خديوى صدر في القرن التاسع عشر أو قانون منسى صدر في السبعينات ، وصحيح أن القانون يطبق على الكافة ، لكن هناك قوانين عموما بها . كان الدافع إلى إصدارها في زمان ما هو شخص بذاته يراد معاقبته أو محاربته ، كأن ينص القانون مثلا على أنه لا يجوز لمن بلغ الخامسة والخمسين أن يتجر مع الجهات الحكومية خصوصا في توريد البطاطا .

وينقص هذه المادة : وأن يكون سمينا وأبيض وله لغد كبير واسمها على عليوه .

وما أكثر قوانين الهوى في ترسانة القوانين !

الملائكة !

خلق الله الإنسان والشيطان والملاك والوزير ، ولذلك لا يوجد قانون يحاكم الوزراء لأنهم من طبقة الملائكة ، ونص دستور ٢٣ على محاكمة الوزراء على الوجه المبين بالقانون ، ولم يصدر القانون ، ورفض النحاس باشا أن يعترف بأن الوزراء ملائكة ، وأصر على إصدار قانون محاكمة الوزراء سنة ٣٠ لكنه استقال بسبب إصرارهم على أن الوزراء ملائكة ، وانتهى دستور ٢٣ مع ثورة يوليو التي أصدرت دساتير متعاقبة نصت على محاكمة الوزراء على الوجه المبين في القانون ، ولم يصدر أى قانون يبين كيفية محاكمة الوزراء ، وجاء دستور ٧١ الحالى الذى نص على أن تكون محاكمات الوزير على الوجه المبين بالقانون ، ولم يصدر أى قانون من ٧١ إلى ٩٣ وتأكدنا تماماً أن الوزراء من طبقة الملائكة ، لكن الفكر الغربى له وجهة نظر لا نوافق عليها فيقول أناطول فرنس مستخفا دمه : إن القانون العادل هو الذى يمنع الغنى والفقير من النوم تحت الكبارى ، والتسلول ، وسرقة رغيف العيش ، ويقول جولد سميث قليل الأدب : إن القانون يضعه الكبار ليمسك بالصغار ، ويقول أنون عديم التربية : إن الصغير يسرق الأوزة ، والكبير يسرق الصغير ومعه الأوزة . متنهى قلة الأدب .

بلاد أمنا الغولة

لماذا لا تخصص مساحة من القناة الفضائية للرد على الإعلام
الخارجي الذي يجرد مصر من الأمان ؟ لماذا لا نقول إن منتهى
الأمان عندنا لا يقارن بنتهى اللا أمان عندهم ، حيث يقتلون
السياح يوميا في فلوريدا ؟ لماذا لا تصور لهم النشرة التي يصدرها
الاتحاد الفنادق والموتيلاط الأمريكية لتوزع على كل سائح ، وفيها
تحذيرات أمنية ولا تحذير الشاطر حسن من أمننا الغولة : أوصد
باب غرفتك بكل مزلاج مزود به الباب ، لا تفتح لأى طارق ولو
ادعى أنه من موظفى الفندق ، راجع الإدارة فوراً لتحقق ، لا
تنسى مفاتيح غرفتك في أى مكان ، لا تدع غريباً إلى غرفتك ، لا
تلفت النظر بإبراز مبالغ مالية أو مجوهرات ، إذا عدت متأخراً
فاعبر ساحة الفندق بحذر ثم ادخل من الباب الرئيسي ، لا تضع
في سيارتك شيئاً ذا قيمة ، أبلغ الإدارة عند أى اشتباه .. وبعد
كل هذه التحذيرات الإدارة غير مسئولة إذا أكللتك أمننا الغولة !
وإذا كانت القناة الفضائية تغطي أوربا .. فلماذا لا نجدها في
هذه القضية القومية ؟ لماذا لا نجري حواراً مع السائرين في
الفنادق الكبرى لتعرف أوربا الفرق بين الأمن في مصر ، والأمن
في بلد أمننا الغولة .

اللهم إلا إذا كانت القناة الفضائية لا تغطي أوربا ولا يصل
إرساها إلا إلى المدبح وقلعة الكبش .

اللوردات

عندما تولى د. عاطف صدقى وزارة قطاع الأعمال ، تسألت كيف يدار قطاع خاص بوزير وحكومة؟ .. في ألمانيا الشرقية عهدوا إلى مؤسسة متخصصة هي ترويهاند ، ببيع ٨٥٠٠ شركة قطاع عام غير ألف المتاجر والأراضي الزراعية الشاسعة ، وإذا كانت عملية تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص اسمها خصخصة ، والعكس اسمها عمومنة فقد جاء قطاع الأعمال مسخاً اسمه « خصعمة » فلا هو قطاع خاص ، ولا هو عام . وأخيراً أعلن د. عاطف صدقى أن الخسائر في بعض شركات قطاع الأعمال بلغت مليار جنيه ، وهذه نتيجة طبيعية بعد أن تولى قطاع الأعمال لوردات القطاع العام الذين خربوه بالإدارة المترهلة ، وفي الوقت الذي قامت فيه الترويهاند ببيع تسعة أعشار القطاع العام الألماني في زمن قياسي ، كان رجال قطاع الأعمال يتخطيطون وسط ضباب كثيف من عدم الفهم والجهل بمهمتهم ، ثم ما مصلحة هؤلاء اللوردات في بيع الشركات ، وقد تحول قطاع الأعمال إلى تكية جديدة ومال سايب؟ .. وصدق حكيم أسبيرطة الذي قال : أغلق خزانتك جيداً يصبح كل من حولك أمناء .

الأصل!

نحن نأمل في الكثير بعد انتخاب الرئيس مبارك ، فالرجل الذي أعاد البنية الأساسية للحياة الاقتصادية ، قادر على إيجاد البنية الأساسية للحياة السياسية ، والرجل الذي أرسى قواعد الديمقراطية ، جدير بدفع الأغلبية الصامتة إلى المشاركة السياسية ، فإن مصر وطننا جميعا ، وليس وقفها على حزب أو فئة ، الرئيس مبارك رئيسنا جميعا ، ورمز نحترمه كثيرا ، وأمالنا فيه قوية بأن نرى في الفترة القادمة تغييراً حقيقياً ، يضفي احتراما وقدوة على من يحكموننا ، ومن يمثلوننا ، ومن يتحدثون باسمنا ، ومن في أيديهم مقدراتنا .

.. من باب الاحتياط !

في الديمقراطيات الغربية يتعرف الرأي العام - بوسائل متعددة - على الوزير قبل تعيينه ، وعندنا يشترط الدستور ثلاثة شروط لتعيين الوزير ، وهي أن يكون مصريا ، وسنّه لا تقل عن ٣٥ سنة ، ومتّمتعًا بالحقوق السياسية والمدنية ، وهي شروط تُنطبق على أي موظف حكومي كاتب قيودات مع فروق عديدة ، وهي أن الوزير مُعفٍ من شروط كثيرة ، فلا يقدم طلب استخدام وصحيفة الحالة الجنائية ، وهو مُعفٍ من شرط الحصول على أي مؤهل ابتدائي أو إعدادي أو جامعي ، ومحفوظ من شرط معرفة القراءة والكتابة ، ولا يخضع للكشف الطبي ، والاختبار الشخصي ، أو اختبارات قياس الذكاء ، أي يمكن تعيين وزير أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يفكّر ، دون أن يكون في ذلك مخالفة للدستور ..

ولهذا - ومن باب الاحتياط - وجدت التوجيهات للوزير ..

فليسامحنى الله!

ونريد أن يمتد التغيير إلى الأغلبية الصامتة ، فكلما تضاءل دور الأحزاب في الشارع السياسي ، كبر حجم الأغلبية الصامتة ، وكلما كبر حجم الأغلبية الصامتة ، سهل الأمر على المتجربين بالدين . ونفس هذه الأغلبية الصامتة هي التي تتجه إلى انتخابات النوادي والنقابات بأعداد كثيفة ، حيث يصبح الصوت الانتخابي مصونا من التلاعب . ولأن الإنسان في حاجة إلى أن يعتنق مبدأ أو عقيدة أو اتجاه ، فقد أصبح في بلدنا حزبان كبيران يجتذبان الملايين هما الأهل والزمالك ، وحتى إذا أردنا أن تشارك الجماهير مشاركة إيجابية في الحياة السياسية بتكوين « تيم » سياسي للأهلي وأخر للزمالك ، فسوف يتحول الأهلية والزمالكاوية في نهاية المطاف إلى أغلبية صامتة ، عندما يعدلون عن الوقوف أمام صندوق الانتخاب .. صانع الأغلبية الصامتة . وقد يقال حكيم أسبطة : إذا خدعني صندوق الانتخاب مرة فليسامحه الله ، وإذا اتجهت إلى صندوق الانتخاب مرة أخرى .. فليسامحني الله .

النصب!

الكذب أصبح عادة عندنا حكومة وأهالي ، حتى أننا لم نعد نداعب بعضنا بكذبة إبريل ، لأننا نكذب طوال السنة . بينما في المجتمع الغربي تكفي كذبة واحدة لكي تطيح ب الرجل الدولة وتفقده مستقبله السياسي ، وهذا تصبح اليمين الدستورية التي يؤديها رجل الدولة عندنا في حاجة إلى تعديل جذرى ، فهى تقول : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن احترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وهذا القسم يمثل إحساس كل مصرى لديه الحد الأدنى من الحس الوطنى ، لكنه لا يصلح لرجل دولة يتولى مقدرات شعب ، ولابد أن تضاف إليه صياغات جديدة بأنه لن يكذب على الشعب بالكلام ، ولا على رئيس الدولة بالأرقام ، فقد تولدت عن العصر الشمولي تقاليد ردئية شملت - إرضاء للحاكم - إخفاء الحقائق وتزوير الميزانيات ، وإسعاد الحكم بالإنجازات الوهمية ، وكله تمام يافندم ، وبرقبي ياريس ، وأصبح الكذب هو القاعدة . و تستطيع - على سبيل المثال - أن تشاهد من أسوان إلى الإسكندرية قوائم حجرية لوضع حجر الأساس ، مضى عليها عشرات السنين ، وأصبحت نصبا تذكاريا للنصب على الشعب .

سكة السلامة

نحن لا نريد التغيير لمجرد التغيير . نحن نريد رجالا محترمين وقدوة . والمشكلة ليست في ندرة هؤلاء الرجال ، فمصر مليئة بالرجال العظام . المشكلة أن هذا الطراز من الرجال يحترم نفسه أولا ، ويرى أنه أكبر من الكرسي ، وترفض أخلاقياته أن يعرض نفسه في سوق العارضين والمنافقين ، ومحترف إعلانات التهانى المدفوعة من المال العام ، هذا الطراز من الرجال المحترمين ترك بعضهم الوطن لما آل إليه حال الأخلاق ، فبرزوا في المهجر كشخصيات قيادية مؤثرة ، وتحتم علينا ظروفنا الصعبة أن نتعجب كثيراً بحثاً عن الرجل الأكفاء والأفضل ، وأن نسعى إلى هؤلاء الرجال المحترمين لأنهم لن يسعوا إلينا ، فكل منهم سلك سلوك جمال حمدان العظيم ، فأغلق بابه عليه ، وهجر عالم صغار الكبار، ذلك العالم الذي يحسب فيه كل إنسان أنه عظيم وهذا هو السبب في كثرة الأقزام الذين لا يتحركون إلا بالتوجيهات ، واختاروا سكة السلامة التي لا يقول فيها أحد « لا » أبداً .

الوزير الأوحد المنحرف !

عند تعديل الدستور ، هناك مواد ينبغي حذفها ، لأن التجربة العملية أثبتت أنها مواد لا ضرورة لها ، مثل المادة ١٥٨ التي تحرم على الوزير أن يزاول مهنة حرة ، أو عملاً تجاريًا ، أو مالياً ، أو صناعياً ، أو أن يشتري ، أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، فطوال ربع قرن من العمل بالدستور الحالى احترم الوزراء الدستور ، فعهدوا إلى الأقارب والشركاء بإدارة مكاتب المحاسبة والاستشارات والتصدير والاستيراد ، وهو أمر مشروع ما دام الشركاء والأقارب ليسوا وزراء . وكذلك تقضى المادة ١٥٩ بإحال الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته ، أو بسببيها ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير باقتراح يقدم من خمس أعضائه ، ويصدر القرار بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . وهذه المادة لا ضرورة لها أولاً : لأن من المستحيل وجود ثلثي أعضاء المجلس في أي جلسة ، وثانياً : لا يوجد وزير انحرف ، أو أخل بواجبات وظيفته . وأخر وزير أقيمت عليه الدعوى وحوكم ، كان الوزير سنج - عك من الأسرة الرابعة .

رضا معايى الوزير

نحن نتمتع حقا بحرية التعبير . ولكن حرية الصحافة ليست أن تنتقد فقط وتكشف السلبيات ، فهى حرية ناقصة ما لم نجد اهتماما من المسئول بالرد على ما يوجه من نقد ، و « زمان » كان الرد الرسمي غالبا هو تبرير الخطأ ، وليس الاعتراف به ، وحتى هذا الرد التبريري اختفى ، وأصبح الوزراء يؤثرون تجاهل ما تكشفه الصحافة من سلبيات ، ولعل طول عمر الوزارة في الحكم هو الذى جعل الوزير مركز قوى لا يهمه ما يكتب عنه ، فقد تبين له بالتجربة مع طول الزمن ، أن تناول السلبيات لا يؤثر على البقاء فى الكرسى ، ثم يصبح دائم الشكوى من الصحافة التى لا تشكره على الإيجابيات ، دون أن يدرك أنه لا شكر على واجب ، بينما يدرك الصحفى فى النهاية أن هناك حقيقة مؤكدة ، وهى أنه من العسير إرضاء الأطفال والوزراء .

السحب من الرصيد !

ينبغي أن نعرف أن الفراغ السياسي في الشارع المصري حقيقة واقعة بسبب غياب الأحزاب ، لدينا فقط جرائد حزبية عالية الصوت ، وليس لدينا تنظيمات حزبية مؤثرة في القاعدة الجماهيرية العريضة ، حتى الحزب الوطني الحاكم بها له من إمكانيات ، غاب عن الساحة في المعركة ضد الإرهاب . إن المعونات التي تتلقاها الأحزاب من الحكومة ينبغي أن تتوقف ، فلابد من « تعويم » هذه الأحزاب لعرفة قيمتها الحقيقية ، ومدى تأثيرها في الجماهير ، وهو أمر يقتضى أن يترك الرئيس حسني مبارك رئاسة الحزب الوطني في فترة الرئاسة الثالثة ، ويصبح رئيساً لكل المصريين . فواضح تماماً أن الرئيس مبارك يضيف رصيداً كبيراً إلى الحزب الوطني ، بينما الحزب الوطني يسحب من رصيد الرئيس .

نباهة الحكومة !

لمواجهة الإرهاب ، رصدت الدولة عشرة ملايين جنيه للقوافل الثقافية التي تبدأ رحلاتها غداً إلى الصعيد ، مزودة بالمكتبات المتنقلة ، وأجهزة العرض السينمائية ، ومحاضرات التثقيف والتوعية .

ولاشك أن الذين يقايسون البطالة ، سوف ينسون مرارتها مع أفلام الأكتع ملك السيف ، ورایح فين يا مسلینى ، وتخصيص عشرة ملايين جنيه للترفيه بالعروض الغنائية ، والمحاضرات الممتعة عن هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، هو أجدى ألف مرة من تخصيص العشرة ملايين لإيجاد فرص عمل ، ولا يمكن أن ننكر دور التثقيف والتوعية ، فهو أكثر فائدة لأصحاب البطون الخاوية لأن المعدة الخاوية تجعل الإنسان أكثر شفافية ، واستعداداً للفهم والاستيعاب ، وجاته ماري انطوانيت أفضل كثيراً من خبز التموين الأسمتي .

الوزارة المعجزة !

وزارة د. عاطف صدقى حققت فعلا إنجازات كبيرة ، بالإضافة إلى إنجاز ضخم عظيم ، هو ترسيخ الديمقراطية ، وفهم رئيس الوزراء للنقد بعقلية تعنى جيداً معنى الممارسة الديمقراطية . ونحن نتمنى أن تكون الوزارة القادمة هي الوزارة المعجزة . فإن مشاكلنا تتفاقم يوما بعد يوم . البطالة تزداد ، المسكن حلم كل شاب أصبح كابوسا ، التعليم يتدهور ، الطعام نستورده ، الطعام الوحيد الذى نزرعه بوفرة هو البرسيم ، الأداء الحكومى يزداد بيرقراطية ، الخدمات صحية : نعم هناك خدمات . . . صحية لا ، المستشفى يسمىها الفلاح « مش تشفي » أى لن تشفي ، وإذا كان الانفجار السكانى هو السبب في كل هذه المشاكل ، فلأن الحكومات المتعاقبة عالجت هذه المشكلة الجوهرية بشكل هزلى ، مرة بانظر حولك ومرة بـ « قص ولزق » ومرة بحسين ومحمدین ، فهل تستطيع الوزارة القادمة أن تحقق التطور بدلا من التدهور سنة بعد أخرى ؟ إن الوزارة مسئولية لا يقبلها إلا قادر عليها أو جاهمل بها ، وفي تاريخ رؤساء الوزارات في بلدنا رأينا رؤساء قادرين . . . والأغلبية . . !

الموظف الوزير

كان اختيار الوزير للوزارة يتم من خلال أرشيف معلومات أخبار اليوم والمخابرات العامة ، إذ كان الرئيس جمال عبد الناصر يطلب من أستاذنا مصطفى أمين دوسيهات أستاذة الجامدة ، وبناء على المعلومات الوافرة في الملفات اختار الرئيس عبد الناصر - على سبيل المثال - د. مصطفى خليل و د. عزيز صدقى و د. رمزى ستينو دون سابق معرفة بهم ، وكان دور المخابرات قاصراً على معرفة التوجهات السياسية . وفي أمريكا يطرح اسم المرشح وتتم مناقشته علينا . وفي دولة المؤسسات اقترح أن يتم اختيار الوزير عن طريق النادى السياسى للحزب الوطنى فى مناقشة مفتوحة تبرز معها الجوانب الإيجابية والسلبية فى شخصية المرشح، فإن مشاكلنا تتطلب حلولاً غير تقليدية ، وبالتالي تحتاج إلى شخصيات لها رؤى جديدة وأفكار خلاقة ، فقد جربنا الوزير الموظف الذى لا يتحرك إلا بالريموت كونترول والتوجيهات ، الوزير الموظف الذى استقالته فى جيشه وبدلته عند المكوجى .

فلوسنا !

أعلن وزير المالية عن المناقصة رقم ١٢٨ لسنة ٩٣ (جلسة ١٤ إبريل ٩٣) لتوريد وتركيب الألومنيوم بمجمع وزارة المالية الجديد ، وجاء بكراسة الشروط أن تكون جميع الشبابيك من الألومنيوم ، وأن تكون قاطعات الألومنيوم في الأبراج بألوان ليمونى فاتح ، وروز ولبني وأصفر وأزرق وفوشيا ، وأن تكون جميع المقابض والأكر مستوردة من شركة سوبينكو البلجيكية ، أو سافيو الإيطالية ، وأن يكون الزجاج العاكس ٦ مللى بألوان أخضر وأزرق أو بروتري ورمادى من شركة فيراكون الأمريكية ، والمفصلات من شركة جيزى الألمانية ، وأن يكون الجزء السفلى من الشبابيك من طبقتين من مادة الجلازال إنتاج شركة اتىزى البلجيكية ، على أن تمر كل الأعمال باختبارات ناجحة تحت إشراف المركز الفنى والعلمى لمواد البناء بباريس ، والمناقصة خاصة بالأبواب والشبابيك فقط ، ولسه الرخام والسيراميك والموكيت والمصاعد والتكييف المركزى والأثاث . والحمد لله أن أصبح عندنا فائض ميزانية ، بعد أن تم تشغيل جميع الشباب العاطل بالمشروعات التى أقامتها حكومتنا الثورية ، ونشكر الله على رخائنا ، ومبروك المجمع خمس نجوم على د. الرزاز ، وبص شوف فلوس الدمعة بتعمل إيه .

العمولة!

منذ طيب الذكر توفيق عبد الحفي ، لم نسمع أن مستورداً لاغذية فاسدة قد وجهت إليه تهمة ، أو حتى تم معه التحقيق ولو كده وكده ، وقد أثيرت أخيراً في مجلس الشعب صفقات أغذية فاسدة ثم نامت القضية ، وبدأنا نسمع شخيرها ، وعلى المستوى الحكومي باعت وزارة التموين في مجموعاتها منذ سنوات طعام الكلاب المعلب على أنه آدمى ، استورده تاجر لحسابه وورده للوزارة وبعض موظف الوزارة المستلم عمولته ، ولا بد أنها كانت عمولة سمينة لأنه كان عليه أن يقنع أصحاب الشأن في الوزارة أن صورة الكلب على العلب هي صورة عجل وWolf ، وكتبنا يومها عن الصفقة وعمولتها ، ولكن بسبب أكلنا لطعام الكلاب كان كلامنا مجرد هببة ، ولا تفسير لترك مستوردي الأغذية الفاسدة بلا عقاب إلا أنهم يتمتعون بقرابة الكبار ، أو يتمتعون بالخصانة ، أو يتمتعون بجاذبية العمولة ، أو أن يكون الجمرك بكل أجهزة الرقابة به قد باعته الحكومة سهوا في هوجة الشخصية .

أعداء النجاح !

لست من حزب أعداء النجاح ، بالعكس . . شيء مفرح أن يتقدم السيد / سعد محمد أحمد وزير العمل السابق ، لشراء شركة بيسي كولا المعروضة للبيع بخمسة وخمسين مليون جنيه ، لاشك أن الرجل جناها بعرقه وكفاحه منذ التحاقه بالعمل في نفس الشركة - بيسي كولا - إلى أن أصبح وزيراً ، ولاشك أيضاً أن المنصب الوزاري ضيق عليه فرص الكسب بمرتب الوزير المحدود ، ثم واتته الفرصة لاستكمال كفاحه في العمل الحر بعد إقالته من الوزارة . فقد نسب إليه أعداء النجاح أنه ارتكب في الوزارة مخالفات مالية جسيمة ، وهو أمر مضحك إذ مضى على إقالته خمس سنوات ، وهي مدة كافية للتحقيق معه وتقديمه إلى محكمة ، ولم يحدث شيء من هذا ، ثم إن إدارة الكسب غير المشروع لم تسأله بما يقطع بأن الخمسة وخمسين مليوناً مال حلال . هذا بالإضافة إلى أن الحكومة تعلن في عنتريات متواصلة أنها تضرب الفساد بلا هوادة ، وأن لا كبير على القانون . فيناس ي Ashton اتركوا الناجحين لكي ينجحوا .

شاهد ما شافش حاجة !

أنت مليونير بين يوم وليلة ، إذا تاجرت في الشاي ماركة أبو علامة ، أو ماركة الفهامة ، فإن وزير اللامساس أصدر قرارا وزاريا باطلًا ، لأنه ألغى به قرارا صدر من رئيس الجمهورية يقضى بمنع القطاع الخاص من استيراد الشاي السايب . وبذلك فتح الوزير باب منجم الذهب لتجار يستورد معظمهم شاي درجة ثالثة متوسط سعر الطن بين ٩٠٠ - ١٢٠٠ دولار ، ويبيع الكيلو منه بدولار أو بدولار وبعض ستات بينما يباع لنا معبأ بـ ١٦ - ١٨ جنيها للكيلو ، وهذا المكسب وأضعافه هو مجهد التاجر في التوليفة إذ يلجاً معظم التجار إلى إضافة كنasse الشاي - وهي مستوردة أيضًا + برادة حديد + نباتات غريبة لا تفترق عن الشاي شكلاً ، وهنا يصبح المكسب في الكيلو من ٤٠ إلى ٥٠ جنيهاً والحكومة شاهد ما شفش حاجة ، فلا الرقابة على الواردات ، ولا الرقابة الصحية ، ولا مكافحة الغش التجارى لها شأن ، والملايين تصرف على إعلانات الشاي لأن المكسب من الشعب الغلبان بلا حدود ، والحكومة طبعاً لا تصدق هذه الإعلانات ، لأنها حكومة نبيهة وتعتبرنا مغفلين لأننا نصدق هذه الإعلانات ، وفي هذه الحالة لا أحد يلوم الحكومة لأنها لاتحمينا ، لأن القانون لا يحمي المغفلين .

حلاق الصحة !

إلى الذين ينادون بالتغيير : حتى لو جئنا بوزارة عباقرة لم يشهد العالم شيئاً لها ، فلن تستطيع أن تنجز مع إدارة بدائية متخلفة ، حاولوا عبثاً علاجها تحت شعار الثورة الإدارية وهز الجهاز الحكومي ، فهذه الإدارة تحت رئاسة عبد الناصر استمرت - بحكم الروتين والغباء - ترسل الجرثمة إلى تركيا حتى سنة ١٩٥٩ وضيّعت علينا ملايين ، وهذه الإدارة المحنطة هي التي أبقيت على استهارة جرد الخزائن الحكومية من عصر الخديو إسماعيل إلى ثمانينات القرن العشرين ، وفي الاستهارة خانات لعملات انقرضت كالبتو والجنيه المจيدى ، ولا خانة واحدة لعملة معاصرة كالدولار مثلاً ، وعندما يجري العبرى مجدى يعقوب مثلاً عملية قلب لمريض فهو لا يترك مهمته ثمريضه حلاق صحة ، وهذه الإدارة هي حلاق الصحة التي لا بديل للوزير في التعامل المتعثر معها مهما كان عبقرياً . وإذا كانت الإدارة الناجحة هي أهم عناصر البنية الأساسية للتقدم والرخاء ، فيا حسرتنا ونحن في ظل إدارة ريفية تعمل بترسانة قوانين ولوائح ودكريتو ، وتعبد البيروقراطية ، وتقدس الروتين ، وتقدم القرابين لمولانا وسيدنا خاتم النرس عليه السلام ..

قوانين نص الليل !

أول يوليو ١٩٩٣ يبدأ تطبيق الضريبة الموحدة ، دون أن نعرف عنها شيئاً نحن الذين سوف ندفعها ، والظاهر أنها من الأسرار العليا التي لا تحب الحكومة أن تصل إلى مسامعنا ، ويجوز لو أطلعتنا الحكومة على مشروع هذه الضريبة ، فسوف توجه إليها تهمة التخابر مع جهة أجنبية هي الشعب المصري . إن المواطن يسأل هل هذه الضريبة الموحدة تلغى ضرائب المبيعات والاستهلاك والمهن والدخل العام ؟ وإذا كان الجواب بالنفي فما معنى «موحدة» ؟ هل لأنها ستوحد صرائح الناس من وزير الد magma ؟

إن هذا التعتميم يبدو أن وراءه سرا رزايا يهدف إلى استنزاف جديد لجيوبنا التي جفت تماماً ، ولذلك سوف تدخل الضريبة مجلس الشعب من الباب الخلفي ، ويتم تمريرها في نص الليل كالعادة ، بينما كان ينبغي طرحها بعد دراسة يشارك فيها أصحاب الرأي ، لكن الحكومة تعتبرها سرا عائلياً تحتفظ به الأسرة الحكومية وعيوب أن يعرفه الغرباء المصريون ، والقول ما قالت الحكومة إذ قال حكيم أسبطة : إذا قالت لك الحكومة أنك أعمى فأغمض عينيك !

برسيم .. برسيم !

أهم من الأغذية الفاسدة ، المزروعات الفاسدة ، الحكومة تعرف أن زراع الخضر والفاكهة يغرقونها بالمبيدات بهدف وفرة المحصول . فهل وضعت الحكومة الضوابط لاستعمال هذه السموم ؟ أبداً .

هل سألت الحكومة نفسها عن سبب انتشار الفشل الكلوي وعلاقته بالمبيدات ؟ أبداً . اكتفت الحكومة بشراء جهاز ثمنه كذا مليون جنيه تفحص به هيئة الرقابة على الصادرات الخضر المصدرة ، بعد أن تكرر رفض الدول المستوردة تسليمها بسبب تشعبها بالمبيد وتعاد إلينا لتغمر السوق المحلية ، فنأكلها نحن لأننا اعتدنا أكلها ، وكانت الحكومة في الماضي تدخل مزاد الشاي العالمي ، وتحتكر شراء كنasaة الشاي المخلوط ببرادة الحديد والشوائب - شاي التموين - فتعودنا عليه حتى أصبحنا لا نستسيغ أي شاي محترم ، وما دامت الحكومة تعودنا على كل شيء كما تشاء ، فنحن نعتب عليها أنها تفضل علينا أربعة ملايين حمار ، إذ إن الخضار الوحيد الذي لا يرش بالمبيد هو البرسيم .. فهل نطمئن في أن تعودنا الحكومة على أكل البرسيم ؟ عمرك ياحكومة سمعت عن حمار عنده فشل كلوي ؟

..أى كلام !

هناك عقد غير مكتوب بيننا وبين الحكومة ، وهو أن تضحك الحكومة علينا ، وأن نضحك عليها ، لأنها تصدق أنها ضحكت علينا ، فقد أعلنت الحكومة أن عقد التسعينات سيكون عقد القضاء على الأمية . وفات ثلث العقد تقريرًا وأصبحنا في سنة ٩٣ ولم يجتمع المجلس الأعلى لمحو الأمية لتنفيذ هذا المشروع القومي لأن د. عاطف صدقى يرأس ٣٥ لجنة وهيئة ومجلسا بحكم منصبه ، وفي تاريخ الضحك الحكومى علينا ، طبلنا وزمننا في الثمانينات لمشروع قومى مماثل للقضاء على الأمية ، وقال مسئول في ١٧ مارس ٨٢ . سوف تمحى الأمية تماما خلال ثلاث سنوات ، لأن مشروعنا يمحو أمية ١٦ مليون مواطن كل سنة ، كان تعدادنا ٤٥ مليونا ، وفاقت سنة وراها سنة وتحول هذا المشروع القومى للقضاء على الأمية إلى مشروع القضاء والقدر ، وكل شيء قسمة ونصيب ، وهكذا تمضى مشروعاتنا القومية .

فعن مشروع الصحوة الكبرى فإننا لا نزال نياما . أما مشروع الألف يوم لحل المشكلة الاقتصادية ، فقد تحول في التليفزيون إلى ألف ليلة وليلة .

وضحكوا حتى على عبد الناصر!

لا يوجد في الدنيا كلها شيء اسمه عيد قومي للمحافظة ، ابتداء من نيويورك إلى محافظة خنفشاريا ، لكنه تقليد مصرى اخترعناه ، لأنه يتبع للمحافظ تسلیط الضوء على إنجازاته العظيمة ، ولا يتم مئات الألوف التي تنفق في العيد ، المهم أن يعرف أولو الأمر أن المحافظ شغال ويستحق الكرسى . وقد افتح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مستشفى الصدر في أديفينا ، وأثنى كتابة على المستشفى الرائع ، وبعد انصرافه أعادوا «السرابر» إلى مخازن وزارة الصحة ، وأغلقوا القصر المصادر الذى عملوه مستشفى ، وصرفوا الفلاحين الذين استأجروه كمرضى . ومرة نبهت رئيس وزراء سابقا إلى أن عناير الدواجن التى افتحتها ، أغلقت بعد انصرافه ، وعادت الفراخ حيث كانت . وعلى أرض مصر المحروسة من الجنوب للشمال تنتشر المئات من قوائم حجر الأساس ، وضاعت في العيد القومى منذ الستينات وما بعدها لمشروعات وهمية ، وأصبح كل قائم منها يصلاح نصبا تذكاريا للكذب على الحاكم ، والضحك على الشعب ، وفهلوة السيد الوزير المحافظ . .

نكت الحكومة

حكومتنا تضحك علينا في معظم الأحيان ، وتضحك على نفسها في كل حين ، منع استيراد السيارات ، والسيارات الجديدة تملأ الشوارع ، وتشجع الشباب على استصلاح الأراضي وتملكها بلا حدود ، والدستور يقول في المادة ٣٧ : يعين القانون الحد الأقصى للملكية ، والحكومة تتطلع إلى استشار ورخاء دول جنوب شرق آسيا ، والدستور يقول في مادته الأولى إننا دولة «نظامها اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة» أي شيوعية مثل كوبا المنكوبة ، تؤكد ذلك المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على أن الشعب يسيطر على أدوات الإنتاج ، ونمط وتحيا البروليتاريا ، وبينما تنوى الحكومة بيع القطاع العام الروبيابيكيا ، تقول المادة ٣٠ من الدستور إن القطاع العام يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية !! ماذا لو رفع مواطن ماركسي دعوى أمام المحكمة الدستورية بأن الخصخصة غير دستورية ؟ ١٠٠٪ سوف يكسبها .. وهكذا تضحك الحكومة على نفسها ، وعلى الشعب ، وعلى صندوق النقد الذي أفهمته أنها جمهورية خصخصية ، بينما هي جمهورية خصخصية مغشوشة .

خصخصة السجون

السجون عندنا في تطور عظيم ، وأداء النجاح يسمونه تسيباً عظيماً . عندنا سجون ثلاث نجوم في المحافظات ، وخمس نجوم في « طره » و « أبو زعل » حيث السجن في خدمة السجين : روم سرفيس واستقبال الزوار في لوبى طويل عريض يجتمع فيه أعضاء التنظيمات داخل الأسوار مع أعضائها خارج الأسوار ، وذلك خلال يومي الزيارة كل أسبوع ، القائمون على السجن يستجيبون لكل ما يريد السجين من الخارج ، ابتداء من الكفتة ولحمة الرأس إلى بغاشة البasha ، والعساكر في الخدمة والمشاوي ، وهذا أحمد الريان يدير أعماله داخل السجن ، ويضارب بفلوس المودعين في بورصات العالم على مدى عامين كاملين ، وهناك فكرة لتحسين الخدمة أكثر بضم السجون إلى وزارة السياحة وإدخال التليفون الدولي إلى غرف النزلاء لمتابعة أخبار الوفول ستريت والبورصات العالمية ، أو تسهيل الاتصال بطهران والخرطوم ، ثم يتولى فؤاد سلطان بعد ذلك بيع هذه السجون لمستثمر القطاع الخاص ، وبذلك تستريح الداخلية من السجون ومسئولياتها . . تماماً كما هي مستريحـة الآن !

خنفشاريا المحروسة !

الكل يقلد كوريا وسنغافورة وتايوان في الاستثمار والرخاء ، كان دخل الفرد الكوري سنويا ٦٢ دولاراً سنة ٦٢ ، وأصبح الآن ٦٦٠ دولار . تايلاند وفيتنام وأندونيسيا يتضاعف فيها الآن دخل الفرد ، حتى الصين الشيوعية التي أصبح معدل النمو فيها ١٠٪ أنشأت منطقة مشزان بجوار هونج كونج لتسهيل تسيير مصانعها ٣ ملايين عامل ، وتدر الآن ٢٥٪ من دخل الصين القومي ، بفضل قوانين استثمار مبسطة وقوانين عمالية مرنة ترك لصاحب العمل - في دولة شيوعية - تكيف العلاقة بالعامل ، إلا دولة واحدة اسمها خنفشاريا فيها إمكانيات ضخمة للرخاء لكن الاستثمار فيها يتعرّض لأن الوزراء فيها يكيدون لبعضهم بتنازع الاختصاصات الاستثمارية ، خناقات على ملكية الأرض التي يختارها المستثمر ، كل وزير يخرج لسانه للآخر عند تطبيقه المستثمر ، وأهالي خنفشاريا الذين يعانون البطالة والأزمات يرفعون أيديهم مرددين قول شوقي : يارب هبت شعوب من منيتها ، واستيقظت أمم من رقدة العدم . . يارب أرفع عنا المقت والغضب والوزراء الخنفشاريين أيضا .

.. من قبل كرسى !

نعرف من زمان أن الوزير إنسان سوبر ، يتميز عن باقى البشر بأنه مطعم ضد الواقع في الخطأ، وبالتالي محصن ضد القانون فلا ينطبق عليه « من أين لك هذا » لأنه عنده غدة يمنى تفرز عفة ، ولا يعفى من منصبه لأنه كذب - فالكذب - أكبر جريمة سياسية في المجتمعات المتحضرة - خطيئة لا يرتكبها الوزير عندنا لأن عنده غدة يسرى تفرز صدقًا صافيا ، وثقة في هذه النزاهة يضم ٩٩٪ من القوانين نصا تقليديا ما معناه : وللوزير المختص حق استثناء من يشاء من أحكام هذا القانون !!

ثم حدثت ثورة اتصالات وصغرت الدنيا ، وعرفنا أن الوزير في العالم المتحضر بشر ، وأنه يعفى من منصبه إذا كذب أو استغل نفوذه ، ويحاكم كأى فرد من الشعب ، والرئيس حسنى مبارك الذى يحاول أن ينقل مصر من أنظمة العالم الثالث المتخلفة قادر على الكثيير ، فهو أول حاكم في مصر سمع بتقاديم وزراء ومحافظين إلى القضاء ، وهو الذى نأمل منه إصدار قانون محاكمة الوزراء الواقد في الأدراج من ٦٣ سنة ، فلابد من ضوابط تحمى هذا المنصب الرفيع من بعض أصحاب هذا المنصب ، كالشبهات وإهدار المال العام واستغلال النفوذ والاتجار بالعقارات بشرائها من الحكومة بشمن بحسن ، وبيعها بأضعاف مضاعفة ، ثم الكذب ، وعدم الإحساس بالمسئولية عند التقصير في بعضهم لا يؤمن بشعار أصون كرامتي من قبل كرسى ، بل أصون الكرسى ولو على كرامتى ، ثم الحرص على السلوك السوى الذى يحفظ للمنصب هيبته واحترامه بعيداً عن تصرفات وألفاظ الحوارى .. وعليها الطلاق مانا بایت فيها .

يا خواجات !

يأقوم اصحوا : توجد جنوب الجيزة دولة فقيرة من العالم الرابع اسمها الصعيد ، فيها جالية مصرية كبيرة يعيش أغلبها تحت خط الفقر ، وكان الصعيد منفى للموظفين ، فلا ينقل إليه إلا المقصر والمهمل والخامل والفاسد ، وقد حرم الصعيد من مصادر الدخل والموارد ، فلا مصانع ولا استثمارات ولا بالتالي فرص عمل ، وحظى الوجه البحري بالمجتمعات الجديدة ، والمراكيز الصناعية كالعاشر من رمضان ، بينما نصيب الصعيد صفر ، وبدلًا من أن تنشئه مصنع الحديد والصلب في جنوب الصعيد حيث الحديد الخام انشأه في حلوان حتى لا يترك رؤساؤه القاهرة وعندما فكروا ذات يوم في تعيين وزير للصعيد للنهوض به رأوا أن يكون مقره الإسكندرية بوصفها المهرجان رقم واحد للصعايدة في تلك الأيام . وعندما طاردننا الفار النرويجي لم يجد مكاناً أكثر أمناً من قطار الصعيد ، وأصبحت صلتنا بشعب الصعيد هي أن نتفرج عليهم في التليفزيون يأخذون بالثار ، كما لو كان لا مشكلة لهم إلا هذه المشكلة ، فقد تقطعت صلتنا بمشاكلهم الحقيقة ، واكتفينا بأن يكون الصعيد مزاراً سياحياً نقضى فيه الإجازات والأعياد ، ونسير خلف المرشد السياحي وهو يشرح لنا بالإنجليزية كأى خواجات .

يا خواجات . اصحوا قبل أن يشكوا الصعيد للأمم المتحدة .

سوا.. سوا!

في مجلس الشعب صورة طيبة لتأخى السلطتين التشريعية والتنفيذية . فالقوانين الهامة والمؤثرة في حياة الملايين (ضريبة المبيعات مثلا) يتم تمريرها بسرعة ، ومن صور التأخى بين السلطتين قرار الحكومة بزيادة مكافأة رؤساء لجان المجلس ٥٪ وموافقة المجلس على زيادة الدمغة ٥٪ وليس معنى تمرير القوانين أن المجلس يتهاون في حق الشعب ، فهناك قوانين يستغرق نظرها أياما لأهميتها الكبرى مثل قانون تحسين نسل البقر . وفي القانون الدستوري ثلاثة نظم في فصل السلطات : النظام المجلسي والنظام الرئاسي والنظام البرلماني الذي يحرص على التوازن بين السلطتين ، لكننا ابتدعنا نظاما رابعا هو ٥٪ و ٥٪ ، فيتم عرض القوانين الهامة آخر الليل بينما نصف الأعضاء من أهل الفهم غائب ولا وجود له ، والنصف الآخر حاضر ولا فهم له ، ولعل هذا التأخى بين السلطتين يتطور إلى ما حدث في أسبطة القديمة ، إذ كان الوزراء والسناتورات أى النواب يتداولون المراكز كل شهر ، ففى شهر النواب فى كراسى الحكم وزراء ، وفي شهر آخر الوزراء فى مقاعد المجلس نواب ، فاستراح النواب بذلك من جمع توقيعات الوزراء ، واستراح الوزراء فى تمرير القوانين . واعتراضت هذا النظام مشكلة وهى أن وظيفة الساعى الحكومى فى أسبطة كانت تتطلب مؤهلا دراسيا ، بينما لا يشترط القانون أى مؤهل لوصول النائب إلى مقعد المجلس . وقد تم حل هذه المشكلة بصدور قانون من مجلس الشعب الأسبطى بأن يكون ٥٪ من مجلس الوزراء عملا وفلاحين .

المؤامرة على الجيب

تُفخر الحكومة بأنها جمعت من جيوبنا ستة مليارات جنيه في شهور معدودة ، حصيلة ضريبة المبيعات فقط ، وكلها أرادت الحكومة علاج عجز الموازنة ، استدارت نحو جيوبنا دون أن تفكّر في علاج تبذيرها في الإنفاق ، فتقرير البنك المركزي المودع في مجلس الشعب يعلن أن مصاريف الحكومة تصاعفت مرتين في الستين الأخيرتين ، ونحن نقبل وصاية حكومتنا الرشيدة في الحد من سفهنا وتبذيرنا ، ويرفع الأسعار واحتراز الدمغات ، بشرط أن تقبل الحكومة وصايتها عليها في الحد من بذخها المتزايد ، غير أن وسيلتنا في الوصاية هي للأسف مجلس الشعب ، فحكومتنا الذكية تتخذ من المجلس أداة لتجفيف جيوبنا ، فتعرض عليه قوانين الدمغة والمبيعات والرزازيات والأذيات في جلسات ليلية بعد يوم طویل مرهق ، ليصبح المجلس نصفه غائب ، وربعه في أحديث ثنائية ، والربع الباقى بين نائم وجامع توقيعات من الوزراء ، وبدلاً من أن يناقش المجلس التقرير السرى للبنك المركزي المودع لديه ، يتحول حرباً علينا وعلى جيوبنا باعتبار أن جيوبنا هي العلاج الوحيد لعجز الموازنة ، وليس لدينا أى أمل في أن يعلم المجلس الحكومة ما علمته الحكومة لنا ، وهو ألا نشتري ما نحتاج إليه بل نشتري - فقط - ما لا نستطيع أن نعيش بدونه .

أين المغفل؟

وزارات كثيرة في العالم تحسد وزارتنا المعمرة ، دون أن تدرى أن للعمر الطويل شروطا . فهى أولا وزارة محبوبة تؤمن بحق الشعب في المعرفة ، ولهذا يهاجم الوزراء بعضهم البعض علينا بنشر كافة أنواع الغسيل ، وهى محبوبة لأنها تعفى الناس من التبذير ، فترفع الأسعار ، فيكشف الناس عن الشراء والبيع ، وهنا تفخر الحكومة بهبوط نسبة التضخم ، وهو إنجاز عظيم ، ولو قال الكارهون إنه كساد وتسريح عماله ومضايقة بطالة . وهى وزارة محبوبة لأنها تخضع لصدق النقد أملأ في السلف منه ، وذلك حتى لا تمس ما في بنوكنا من أموال تربو على ١١ مليار دولار غير المليارات بالعملة المحلية ، وهى لا تفكر في استثمارها حل مشكلة البطالة مثلا ، فالاستثمار له مشاكل عويصة ، فنصف الوزراء يرون أن المستثمر لص ، والنصف الثاني يرون أنه حرامي ، والنصفان يريان المستثمرين خطرا يهدد إمبراطورية القطاع العام ، كذلك يتعدى اجتماع هيئة الاستثمار بسبب خنافس الوزراء ، وهذا يجتمع بهم الرئيس مبارك كل كذا شهر ، والمفروض أنها تجتمع شهريا بحكم القانون . ثم إن الحكومة محبوبة لأنها نبيهة وذكية والوحيدة التي تعرف أن المشكلة ليست في بيع القطاع العام ، بل في العثور على المغفل الذى يشتريه .

قلبي وعندي

سيظل القطاع العام جثة نحملها على أكتافنا نحن دافعى الضرائب ، ولن يتخصص أحداً ، فأولاً ليس من السهل على وزير أن يتخلّى عن إمبراطورية القطاع العام التابع له ، وقيل إن أحد الوزراء كتب قصائد عشق في القطاع العام ، وقيل إن ق.ع عند الوزير هي الحروف الأولى لقلبي وعندي ، وما تتحول إلى ما يسمى قطاع أعمال بعيد كل البعد عن القطاع الخاص ، فقطاع الأعمال له وزير هو د. عاطف صدقى ، ولم يعرف في الدنيا كلها أن القطاع الخاص له وزير إلا في كتب الخيال العلمي ، وحواديت أمّا الغولة ، ومهمًا قال رئيس الوزراء في بيان الحكومة من تبرير للتأخير فهناك تراخ في إجراءات الخصخصة حرضاً على مشاعر الوزراء وعواطفهم تجاه القطاع العام ، بينما نجد الحكومة الألمانية تبيع يومياً ٢٥ شركة من القطاع العام في شرق ألمانيا أو ألمانيا الشرقية سابقاً ، ومن أجل عواطف الوزراء ومشاعرهم الرقيقة ، علينا أن نتحمل نحن الشعب استشهاداً خائباً ومضحكاً لحوالى مائة مليار جنيه ربحها السنوى واحد من الألف ، وفيها عدا مشاعر الوزراء وعواطفهم لا يوجد سبب ولو غير وجيه للتمسك بالقطاع العام ، وقد يقال حكيم أسبطة ما لم ينفعك وجوده فلن يضرك غيابه .

بابا جدو!

يتساءلون عن سر طول عمر الوزارة ، مع أن الدنيا كلها ترفع شعار التغيير في عالم متجدد . والحقيقة أنها مرتاحون كثيراً لحكومتنا ونأمل أن نحتفل بعيد ميلادها العشرين ، فهي حكومة عشرية خلق الزمن بيننا وبينها ألفة قوية ، حتى يكاد أولادنا - من طول العشرة - يقولون بابا جدو عاطف وعمو الرزاز ، ولذلك فالحكومة لا تسمع كلام المجانين الذين ينصحونها بعدم اللجوء إلى موجة جديدة لرفع الأسعار استجابة لصندوق النقد ، لأن الحكومة تعرف أن العشرة الطويلة بيننا وبينها تسمح لها برفع الأسعار من باب العشم ، بعكس لو قامت بهذا الدور الكريه وجوه وزارية جديدة ، بل إن هناك أسعاراً حكومية للخدمات وغيرها ترتفع يوماً بعد يوم في المخفاء دون الإعلان عنها ، ودون أن تخضر من الوزير الذي لا يقول لنا الحقيقة ، فقد يقال حكيم أسرطة لا يقول الصدق إلا طفل أو مخمور ، والوزير لا هو طفل ولا مخمور فلماذا نطلب منه الصدق ؟

ويمكن القول بأن هذا العشم الكبير منا هو سر طول عمر الوزارة ، رغم أنها تتكون من عناصر متصادمة لا انسجام بينها ، وبالعشم فيما سوف تتحقق الحكومة كل رغبات الصندوق ، وتعوض الناس بعلاوة أو أكثر حتى ولو قيل في ذلك إن الحكومة تعطينا بيبة وتأخذ منها فرحة ، وحتى لو قال العواذل إنك لا تخدع إلا من يثق فيك ، فإن ثقتنا بالحكومة عظيمة ، ومن حقها أن تتجاهل ما يقوله المجانين من أن الاستجابة لصندوق النقد قد تشفي ألم اقتصاديًا ، لكنها تفتح باباً للألام جديدة أكبر .

الأزهر

مجرد أسئلة : هل نحن حقا طورنا الأزهر الشريف إلى الأفضل؟ هل أصبحنا سعداء بأن يخرج لنا الطبيب والمهندس؟ ربما يكون هناك نقص في خريجي الطب والهندسة . . ومدارس التجارة المتوسطة أيضا ، ولكن هل هذه مهمة الأزهر؟ هل هذا هو دور القلعة الإسلامية الشامخة التي عاشت تبسط نفوذها الروحي ألف عام على المسلمين في المشرق والمغرب؟ هل لا يزال للأزهر الكلمة العليا التي كانت هدى ونورا وسلاما للMuslimين ، أم أصبح ملالي إيران الكلمة العليا التي كانت نارا وإرهابا وخرابا على المسلمين؟ هل حدث في زمن ما - أي زمن - أن بسطت الشيعة نفوذها على بلاد العرب والMuslimين؟ هل حدث في زمن ما أن جرئت دولة على تصدير عقائد منحرفة باسم الإسلام ، والأزهر يقف حارسا وحاميا للدين محمد وفكرة محمد؟ هل حدث في زمن ما أن تولت وزارة الأوقاف أمانة الدعوة ونشر الدعوة؟ هل هناك خلل؟ وإذا كان هناك خلل . . فهل هو قانون تطوير الأزهر؟ هل هو توقف الاجتهاد والرضا بتوقف فهم الدين عند القشور يمارسه طبال عوالم؟ هل هي إدارة المؤسسة الدينية؟ هل هم الأشخاص؟ هل هو الجبن؟ هل هو ماذا؟ يبدو أنه ماذا .

الأعمى والحكومة

هل الحكومة عاقلة؟

أرجو ذلك ، وأرجو أن تكون أعقل من أن تلجم إلى موجة جديدة من رفع الأسعار في هذه الظروف التي يمكن أن تستثمرها التيارات المخربة ، وما على الدكتور الرزاز إلا أن يراجع الميزانية ويختصر بنود المشروعات إلى النصف ويكتب : نصف هذا المبلغ يكفي إذا تم إنجاز المشروع بأيدٍ نظيفة ، ثم يحذف من بنود الميزانية كافة ألوان البذخ الحكومي ، ومنها رحلات الوفود السياحية الحكومية إلى أنحاء العالم ، وكأننا أغني من أمريكا ، وعلى الحكومة التي تعيش بفلوسنا أن تعى ظروفنا حتى لا ينطبق عليها مقوله حكيم أسبطة : لا يوجد أعمى رأى نفسه ولا حكومة أيضاً !

الخفاقيش

في الانتخابات القادمة سوف أدقق كثيراً في اختيار النائب الذي يمثلني ، سوف أقوم بتحريات دقيقة لأعرف إن كان من المرتزقة أو هواة جمع امضاءات الوزراء والاتجار فيها مع تأشيرات الحج .

وسوف أناقشه لأنتحقق إن كان عنده فكرة عن مبدأ الفصل بين السلطات ويعرف أن السلطة التشريعية رقيبة على السلطة التنفيذية التي هي الحكومة وليس السلطة التشريعية هي التي يتم تسخيرها لتجعل من رغبات الحكومة قوانين مباغته تصدر في نص الليل .

وسوف أدرس ماضيه لأعرف إن كان سيعمل الخصانة في الدفاع عن مصالح الشعب أو سيعملها فقط في مواجهة الشرطة وأذونات تفتيش النيابة .

وسوف استوثق بكل الطرق هل سيصبح نائباً يمثلني أم خادماً للحكومة بدرجة تاجر . وسوف استكتبه تعهداً بعدم الاشتراك في قوانين نص الليل واستخدام الظلم في السطوة على حرريات الشعب .

رقم الإيداع ٩٥ / ٥٤٦٥
I.S.B.N 977 - 09 - 0293 - 4

مطبخ الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤ .
لوكس .
لبنان: صن ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ .

الفهّامَة

يشبهُ أَحْمَد رَجَب «النَّحْلَة» الَّتِي تَلْسُع ثُمَّ تَطِير مُبَتَّعَة
قَبْلَ أَنْ يَتَبَهَّ أَحَد لِمَا حَدَث . . .

إِنَّهُ يَتَقَدَّمُ بِأَسْلُوبٍ خَاصٍ ،
يَحْمِلُ إِلَيْكَ الضَّحْكَةَ مَعَ الْأَلَمِ ،
وَيُسْوِقُ لَكَ الْوَعْيَ مَعَ السُّخْرِيَّةِ .
وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ تَحْسُنْ إِنْكَ ازْدَدْتَ فَهْمًا .

وَهُمُومًا وَضَحْكًا فِي نَفْسِ الْوَقْتِ . . .
صَحِيحٌ أَنْ شَرَّ الْبَلَى مَا يَضْحِكُ . .

وَأَحْمَد رَجَب هُوَ فَارِسُ هَذَا الْمَيْدَانِ الَّذِي لَا يَبْارِي ،
أَنَّهُ يَضْحِكُ عَلَى الْبَلَى ،
وَيُشَيرُ فِي نَفْسِكَ شَيْئاً يَقْعُدُ بَيْنَ الْابْسَامَةِ وَالتَّقْطِيبِ ،
وَالضَّحْكِ وَالبَكَاءِ .

أَمَّا الْفَهَامَةُ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا ، فَهِيَ فَهَامَةُ مَنْ صَنَعَهُ وَإِبْدَاعُهُ ،
وَبِغَيْرِ هَذِهِ الْفَهَامَةِ

لَا يُسْتَطِعُ الْمَرءُ أَنْ يَتَحَمَّلْ إِدْرَاكَ الْعَجَائِبِ
الَّتِي تَجْرِي فِي الدُّنْيَا . . . لَا يُسْتَطِعُ أَنْ يَفْهُمَ
مَا هُوَ غَيْرُ مَفْهُومٍ إِلَّا بِالْفَهَامَةِ .

ابْرَاهِيمُ الْمَعَلَّم